

## الارتجال ودوره في تنمية اللغة (\*)

أ.د. وفاء زيادة

أستاذ مساعد بكلية دار العلوم – جامعة القاهرة

قسم علم اللغة والدراسات السامية والشرقية

### الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى التحقيق في ردود فعل السياسة الخارجية للأردن تجاه الغزو الإسرائيلي على قطاع غزة في عام ٢٠٠٨ على المستوى الرسمي. صحيفة أردنية يومية هي المصدر الرئيسي لتسجيل الردود. تضمنت الدراسة مقدمة عن قطاع غزة ، وعلاقتها التاريخية مع المملكة الأردنية الهاشمية والأسباب التي أدت إلى الصراع بين إسرائيل وحكومة غزة. كان التركيز الرئيسي لهذه الدراسة هو الدور الأردني الرسمي الذي يمثله القصر الملكي والوزارات والبرلمان لدعم الشعب الفلسطيني. أظهرت هذه الدراسة أيضاً كيف أدى الأردنيون والعرب إلى إطلاق قرار الأمم المتحدة ١٨٦٠ الذي أمر بالوقف الفوري للعمليات العسكرية وبداية الحل السياسي.

**الكلمات المفتاحية:** قطاع غزة ، الغزو الإسرائيلي.

(\*) مجلة كلية الآداب جامعة القاهرة المجلد (٧٩) العدد (٦) يوليه ٢٠١٩.

ABSTRACT

**Jordan's Political and Public Response towards Israeli  
Invasion on Gaza Strip in 2008**

**“AD-Dustour Daily Jordanian Newspaper as a case Study”**

This study aims to investigate the foreign policy responses of Jordan towards Israeli invasion on Gaza Strip in 2008 on the official level. The daily Jordanian Newspaper is the main source for recording the responses. The study included an introduction to Gaza Strip, its historical relations with the Hashemite Kingdom of Jordan and the reasons that led to the conflict between Israel and the government of Gaza.

The main focus of the study was the official Jordanian role represented by the royal palace, the ministries and the parliament, to support the Palestinian people. This study also showed how the Jordanian and Arab led to the launch of the United Nations Resolution 1860 that ordered the immediate cease of military operations and the beginning of political solution.

**Key words:** Gaza Strip, Israeli Invasion

**المقدمة:**

عنوان البحث هو «الارتجال ودوره في تنمية اللغة»، وترجع أهميته إلى الغموض الذي أحاط بالفكرة، وكذلك الدور الذي أعطي لها، وهو كون الارتجال إحدى طرائق الوضع اللغوي فلقد ذكره بعض علماء اللغة خاصة النحاة في كتب التراث اللغوي، ويظهر عند أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس تحت «طرائق نمو اللغة»: القياس، والاشتقاق، والقلب، والإبدال، والنحت، والارتجال، والافتراض.

مشكلة البحث إذاً في الإجابة عن أسئلة محددة:

- ما مفهوم الارتجال في اللغة بمستوياتها المتعددة، صوتاً وصيغة وتركيباً ودلالة ومعجماً؟ متى ظهرت فكرة الارتجال عند اللغويين؟
- هل دخلت فكرة الارتجال في كل مستويات اللغة؟ ما علاقة الارتجال بالقياس؟
- ما دور الارتجال في نمو اللغة قديماً؟ هل يمكن أن يلعب دوراً في حل مشكلات العربية المعاصرة؟

والمنهج الذي اتبعته في دراستي للموضوع، هو المنهج الوصفي التحليلي حيث جمعت المواضيع التي وصفت بالارتجال، وقمت بدراستها وتحليلها وفق مستويات التحليل اللغوي.

أما الدراسات السابقة للموضوع، فلم أجد في دراساتنا القديمة للموضوع إلا ملاحظات متناثرة عن الارتجال في بعض موضوعات النحو والصرف والمعجم.

وحديثاً بحث أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس الموضوع تحت عنوان «الارتجال في ألفاظ اللغة»، وألقاه في مؤتمر مجمع اللغة العربية بالقاهرة ديسمبر ١٩٥٠، ونُشر في الجزء الثامن من مجلة المجمع، وقت أن كان خبيراً في لجنتي الأصول واللهجات. ونشره ضمن كتابه «من أسرار اللغة»<sup>(١)</sup>.

وخلاصة بحث «الارتجال في ألفاظ اللغة» ما يأتي:

- ١- القدماء اضطربوا في فهم الارتجال، وعنوا به غالباً الاختراع لكلمة جديدة في معناها أو في صورتها.
- ٢- ابن جنى جعل حق الارتجال للفصحاء من العرب.
- ٣- النحاة تكلموا عنه في العلم بين منقول ومرتل.
- ٤- بعض الشعراء ارتجلوا لفظاً أو لفظين بغرض التفكه والتزلف.

- ٥- تباينت الآراء حديثاً حول الارتجال، فالرافضون فهموا أنه الخلق من العدم بمعنى اختراع ألفاظ جديدة لفظاً ومعنى. والمؤيدون يأتون بالأمثلة.
- ٦- الارتجال من الكبار ممكن، وحكى أنهم وهم طلبة كانوا ينظمون أبياتاً يتنادرون بها على الشعر الجاهلي، وكانت كلماتها لا تمت بصلة لكلمات اللغة.
- ٧- إن نوعاً من العبث يشيع بين شباب أوربا، وهو كلمات يرتجلونها، وكذلك عند أصحاب الحرف في التعمية والتمويه.
- ٨- الارتجال حقيقة واقعة ولكنه محدود الأثر، ويكثر شيوعه في عامية الكلام، أما الفصحى فلا نتركها نهبا لدخول الكلمات المرتجلة التي لا ترقى إلى مصاف كلمات اللغة الفصحى.
- ٩- الارتجال في رأي الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس - أتفه طرق الوضع اللغوي.

## الارتجال لغوياً:

### أولاً: المعنى المعجمي

- قال الليث: ارتجل الرجل إذا ركب رجليه في حاجته ومضى.
- ويقال: ارتجل ما ارتجلت من الأمر، أي اركب ما ركبت من الأمر<sup>(٢)</sup>.
- قال أبو علي: أصل الارتجال تناول الشيء بغير كُفَّة. قالوا: ترجّلت البئر: نزلتها من غير أدلّى<sup>(٣)</sup>.
- قال ابن السكيت: ارتجل الكذب: ابتدأه من نفسه<sup>(٤)</sup>.
- من الأقوال السابقة نجد المكونات الدلالية للمعنى المعجمي للارتجال هي: أداء فعل - ابتداءً - من غير إعداد - بغير تروٍ - دون أخذ بالوسائل.
- وقد استعمل ابن جني الارتجال بمعنى قريب من هذا فقد حكى أن أبا علي الفارسيّ شيخه قال: لو شاء شاعر أو ساجع.. أن يبني بإلحاق اللام اسماً

وفعلا، وصفة لجاز له، ولكان ذلك من كلام العرب. وذلك نحو قولك: خرج أكرم من دخل وضرب زيد عمراً.

قلت له أفترتجل اللغة ارتجالاً قال ليس بارتجال لكنه مقيس على كلامهم فهو إذاً من كلامهم. قال ألا ترى أنك تقول طاب الخشكناً فتجعله من كلام العرب وإن لم تكن العرب تكلمت به<sup>(٥)</sup>.

فأبو علي يصنع مثلاً على أوزان العرب، وابن جني يقول ما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

ووضّح أبو علي أن: الخشكناً وإن كان أعجمياً، إلا أنك رفعته في الجملة: طاب الخشكناً، لأن كل فاعل عربي مرفوع فإنما تقيس على ما جاء وصح<sup>(٦)</sup>.

فكرة أبي علي وابن جني لا ترفض ارتجال ألفاظ بمعنى الارتجال اللغوي أي تبدأ في صناعة لفظ أو تأليفه على قياس ألفاظ العرب، ثم تدخله في نظام اللغة، كما وضع لفظ «الخشكناً» الذي هو من خارج لغة العرب، ثم تخضعه لأحكام الجملة، فيصبح عربياً.

وكذلك مثل بصناعة لفظ بإلحاق حرف به ليكون على وزن يطلبه شاعر مثلاً، وذلك هو من خرج، أصبح خرج، وضرب أصبح ضرب. وهذه أوزان عربية، فما قيس على كلام العرب فهو من كلامهم.

فكلام ابن جني وشيخه أبو علي يتفق مع فكرة د. إبراهيم أنيس في مقاله عن الارتجال، والذي كان يؤلف هو وزملاؤه شعراً لا تمت كلماته للغة بصلة.

هذه الفكرة جعلت ابن جني يعطي حق الارتجال لمن تمكن في اللغة، قال: فإن الأعرابي إذا قويت فصاحته وسمت طبيعته تصرف وارتجل ما لم يسبقه أحد قبله به، فقد حكى عن رؤبة وأبيه أنهما كانا يرتجلان ألفاظاً لم يسمعاها ولا سبقا إليها. وعلى نحو من هذا قال أبو عثمان<sup>(٧)</sup>: ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب<sup>(٨)</sup>.

فأبو على الفارسي وابن جني وأبو عثمان المازني قديما، وأستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس يرون أنه ممكن ويحق للكبار ولمن قويت فصاحتهم. وقد رد عليهم السيوطي «ولا إلحاق إلا بسماع من العرب إلا أن يكون على جهة التدرب والامتحان كالأمتلة التي يتكلم بها النحويون متضمنة لحروف الإلحاق على طريقة أبنية العرب»<sup>(٩)</sup>.

وعن مثال الخشكنان، قال:

«يجوز مطلقا؛ لأن العرب قد أدخلت في كلامها الألفاظ الأعجمية كثيرا سواء كانت على بناء كلامها أو لم تكن فكذلك يجوز إدخال هذه الألفاظ المصنوعة هنا في كلامهم وإن لم تكن منه قياسا على الأعجمية»<sup>(١٠)</sup>.

فهذا كله يجوز على وجه التدرب والامتحان، ولكنه ليس من كلام العرب. فعلماء القرن الرابع ناقشوا فكرة الارتجال بدءا بشكل له علاقة بمعناه اللغوي.

### ثانيا: المعنى الصرفي:

ارتجل صيغة افتعل من ر ج ل، وهذه الصيغة كما أتى في معانيها في الشافية: «وأما تاء افتعل في نحو ادكروا طلب.. وللاتخاذ أى: لاتخاذك الشيء.. وللتفاعل نحو اعتوروا، وللتصرف أى الاجتهاد والاضطراب في تحصيل أصل الفعل.. اكتسب اجتهد.. وقد يجيء افتعل لغير ما ذكرنا مما لا يضبط نحو ارتجل الخطبة ونحوه»<sup>(١١)</sup>.

وذكر الخصري في حاشيته أن:

«ارتجل الخطبة والشعر إذا ابتدأهما بلا تهيؤ، فكأنه مأخوذ من قولهم: ارتجل الشيء إذا فعله قائما على رجليه من غير أن يقعد ويتروى»<sup>(١٢)</sup>.

من خلال النصين لشارح الشافية وللخصري، وكذلك أقوال أصحاب المعاجم التي ذكرناها، يمكننا القول:

إن من بين المعاني المذكورة في شرح الشافية لصيغة افتعل معنى اتخذ، وهو المعنى الذي يتواءم مع المعنى المعجمي لها، وكذلك مع ما ذكره الخصري، وهو: أن ارتجل فَعَلَ الأمر قائماً على رجليه بدون تروٍ، أى أنه اتخذ رجليه دون غيرهما من الوسائل التي تحتاج إلى وقت.

وربما أُقِرُّ هذا المعنى رغم نص شرح الشافية على أن ارتجل جاء لغير ما ذكره من معانٍ مما لا يضبط.

### ثالثاً: الحقل المعجمي للارتجال | الاقتضاب والبديهة والافتلات:

ولإلقاء الضوء على معنى الارتجال بشكل أدق، رأيت أن ننظر إليها مع أخواتها أو مرادفاتها: الاقتضاب والبديهة والافتلات، ترتبط هذه الثلاث في معاجمنا بمعنى الارتجال، وهذا هو الشكل الذي تأتي عليه:

قال الجاحظ: «والدليل على أن البديهة مقصور عليها (ها: أي العرب) وأن الارتجال والاقتضاب خاص فيها»<sup>(١٣)</sup>.

وقال أيضاً: سواء كان ذلك منهم على جهة الارتجال والاقتضاب أو كان من نتاج التخير والتفكر»<sup>(١٤)</sup>.

وجاء في تاج العروس: «ارتجل الكلام: مثل اقتضبه اقتضاباً: إذا تكلم به من غير أن يهيئه قبل ذلك. وقال الراغب: من غير تردد ولا تلعثم. وقال بعضهم: من غر روية ولا فكر وكل ذلك متقارب. وارتجل برأيه: انفرد به ولم يشاور أحداً فيه»<sup>(١٥)</sup>.

«وهو ذو بديهة: يصيب الرأي في أول ما يفجأ به. وأن الارتجال أسرع من البديهة، والروية بعدهما. ويقال: ابتدء الخطبة إذا ارتجلها»<sup>(١٦)</sup>.

وسمى المبرد كتابه في النحو (المقتضب)، ودليل علاقته بالارتجال أن حجم الكتاب كبير بالنسبة إلى كتاب سيوييه، وأن المبرد في كتابه الآخر (الكامل في اللغة والأدب) يحيل إلى كتاب المقتضب موضحاً أنه استقصى فيه مواضع النحو:

(وقد أتينا على جميع هذا في الكتاب المقتضب ( ) .) (على أنا قد استقصيناه في الكتاب المقتضب ( )<sup>(١٧)</sup> .) (تفسير هذا مستقصى في الكتاب المقتضب)<sup>(١٨)</sup> .

وجاء في بدائع البدائه أنه: «ذكر سرعة بديته واقتداره على الارتجال»<sup>(١٩)</sup> .

وذكر الزمخشري في أساس البلاغة: «ومن المجاز اقتضب الكلام: ارتجله. واقتضب الناقة: ركبها قبل أن تراض»<sup>(٢٠)</sup> .

وفرق ابن رشيقي بين البديهة والارتجال، قال: باب في البديهة والارتجال، البديهة عند كثير من الموسومين بعلم هذه الصناعة في بلدنا أو من أهل عصرنا هي الارتجال، وليست به، لأن البديهة فيها الفكرة والتأييد، والارتجال ما كان انهمازاً وتدفقا لا يتوقف فيه قائله»<sup>(٢١)</sup> .

فالارتجال مرتبط بالبديهة، وإن كان في البديهة فكر يقول «وأما البديهة فبعد أن يفكر الشاعر يسيراً ويكتب سريعاً.. إلا أنه غير بطيء ولا متراخ»<sup>(٢٢)</sup> .

وفرق أبو هلال العسكري بين الروية والبديهة، قال: الروية فيما قال بعضهم آخر النظر، والبديهة أوله، ولهذا يقال للرجل إذا وصف بسرعة الإصابة في الرأي بديته كروية غيره»<sup>(٢٣)</sup> .

فالارتجال والاقتضاب مترادفان، وقريب منهما البديهة. وكذلك قرب منهما أيضا «الافتلات». فقد ذكر الزمخشري في أساس البلاغة:

«وافتلت الكلام: ارتجل. وكل شيء فُعل فلنة فقد افتلت»<sup>(٢٤)</sup> .

وكذا ذكر ابن سيده تحت عنوان «الكلام بالشيء لم تهيئه والإصابة»:

«المبادهة والبداهة والبديهة أن يفجأك امرأً وتنشئ كلاماً لم تستعد له..

ارتجلت الكلام واقتضبت.. كذلك افتلت الكلام»<sup>(٢٥)</sup> .

هذه الكلمات المرادفة للارتجال أكدت المكونات الدلالية التي سبق

استخراجها لكلمة ارتجال من أداء فعل (كلام) ابتداءً بغير إعداد ولا تروٍ دون



أخذ بالوسائل.

ومما يدل على استحسان العرب للارتجال أو الاقتضاب أو البدائه إذا أتى الجيد من الكلام، من ذلك أقوالهم:

- ومن جيد البدائه<sup>(٢٦)</sup>. - فقال: يا يحيى، أتحببياً، أم ارتجالاً<sup>(٢٧)</sup>.

قال ابن دريد في جمهرة اللغة:

وإنما أملينا هذا الكتاب ارتجالاً لا عن نسخة ولا تخليد في كتاب قبله<sup>(٢٨)</sup>. وقد أطلق ابن الخشاب على كتابه «المرتجل في شرح الجمل» قال في مقدمته: ارتجلته مملياً في أيام قليلة العدد.. وكان مستمليه على جناح سفر، فوسمته لذلك بالمرتجل، فإن عثر فيه على ما ليس بمحرر، فقد بينت العذر فيه<sup>(٢٩)</sup>.

فابن دريد أملى الجمهرة من فكره وليس عن نسخة، وابن الخشاب أملاه في عجلة، فكأن الارتجال ابتداءً وابتكار في سرعة الأداء شفاهة، فهو يرتبط باللغة المنطوقة. وفي الشعر: (قالت فصفي ارتجالاً.. فقلت بعد التروي)<sup>(٣٠)</sup>.

فقد استحسنوا الارتجال في القول: فهو دليل تمكن الشاعر والخطيب من اللغة، فحضور الخطيب الذي يتعاطى مع الموقف، فيأتي بما يعجب الجمهور دون إعداد مسبق أو ترو، أمر يتصل بثقافته التي تتجاوب مع الحاضرين، والارتجال يبرز أهمية مراعاة السياق وتأثير الكلام على السامع، وهو التفاعل التلقائي بين عناصر الموقف. وهذا الجانب من الجوانب التداولية للغة، التي تُعنى بدراسة اللغة في الاستعمال in use، أو في التواصل (٦) in interaction

وقد أشاد الجاحظ بأحد الخطباء: «وكان أنطق الناس وأجودهم ارتجالاً واقتضاباً للقول، ويقال إنه لم يتقدم في تحبير خطبة قط وله كلام معروف محفوظ<sup>(٣١)</sup>. فالارتجال قد يكون في قول شاعر، أو خطبة أو إملاء لكتاب. أما أن يكون في مستويات اللغة، فهذا هو ما سنتبينه.

## مواضع الارتجال:

بعد أن عرفنا معنى الارتجال معجميا وصرفيًا، كان لا بد أن نحدد مفهوم الارتجال من خلال المسائل اللغوية التي وصفوها بذلك.

لقد ورد الوصف بالارتجال في نصوص تراثية تشمل كل مستويات التحليل اللغوي؛ أكثرها ورد على المستوى الصرفي وأقلها ورد على مستوى التركيب؛ الأمر الذي أدخله في جدال مع القياس الذي يُحكم بقواعد صارمة عند اللغويين العرب. وتوضيح هذا الأمر فيما يأتي:

### أولاً: ارتجال حركة

عشرون بكسر العين:

قال العكبري في اللباب:

«وأما (العشرون) وإلى (التسعين) فجمع جمع السلامة لوقوعه على من يعقل وما لا يعقل، وغُلِّب فيه من يعقل وليس بجمع (عشر) على التحقيق، لأن العِشر من أظماء الإبل.. وإنما هو لفظ مرتجل للعدد.»<sup>(٣٢)</sup>

وقال: «وأما عليون فقليل إنه جمع (عَلِي) وهو الملك، وقيل اسم مكان مرتجل كعشرين»<sup>(٣٣)</sup>.

فكسرة العين في «عشرين» في رأي العكبري مرتجلة، لأن مفرد «عِشر» بفتح العين لا بكسرها. أما «عِشر» بكسر العين فخاصة بسقيا الإبل.

وإن كان الخليل بن أحمد يرى تفسيرًا لـ عِشرين من المفرد بكسر العين،

قال:

«والعِشر: ورْدُ الإبل اليوم العاشر. وفي حسابهم العِشر التاسع.. ويجمع العِشر ويثنى، فيقال: عِشران وعِشرون، وكل عِشر من ذلك: تسعة أيام.. ومثله الثوامن والخوامس.. قال الليث: قلت للخليل: زعمت أن عشرين جمع عِشر، والعِشر تسعة أيام، فكان ينبغي أن يكون العشرون سبعة وعشرين

يوماً، حتى تستكمل ثلاثة أتساع. فقال الخليل: ثمانية عشر يوماً عِشْران، ولما كان اليومان من العِشر الثالث مع الثمانية عشر يوماً سميته بالجمع. قلت: من أين جاز لك ذلك، ولم تستكمل الأجزاء الثلاثة؟ هل يجوز أن تقول للدرهمين ودانقين: ثلاثة دراهم؟ قال: لا أقيس على هذا، ولكن أقيسه على قول أبي حنيفة، ألا ترى أنه قال: إذا طلقها طلقتين وعُشر تطبيقاً فهي ثلاث تطبيقات، وليس من التطبيقة الثالثة في الطلاق إلا عُشر تطبيقاً، فكما جاز لأبي حنيفة أن يعتد بالعُشر جاز لي أن أعتد باليومين»<sup>(٣٤)</sup>.

فالخليل رأى أن عِشرين هي جمع عِشر، وليست جمعاً لـ عِشر مفتوحة العين، وهي محاولة فريدة لتفسير الكسرة في العين.

وحاول العكبري تفسير وجود الكسرة، قال «وأما كسر العين من عِشرين، فقيل كان الأصل أن يقال (عشرتان) وهم اثنتان من هذه المرتبة فكسر كما كسر أول اثنين، وقيل العشرة تؤنث وجمعها لا يؤنث فكسر أوله في الجمع عوضاً من التأنيث إذ كان يؤنث بالياء نحو تضربين والكسرة من جنس الياء»<sup>(٣٥)</sup>.

وقد ضم بعضهم إلى كسرة (عشرين) في الجمع، كسرة عِليون وقِلون.

ففي شرح الرضي على الكافية قال:

وأما عِليون وقِلون فإنها جمع عِلية، وقُلة ونحوها وإن أتت على خلاف القياس<sup>(٣٦)</sup>. فـ عِليون قد تكون مثل عِشرين في كسر العين، وذلك قول العكبري، وعند الرضي في شرحه للكافية أتت على خلاف القياس.

«وعِليون» عند ابن هشام «في الأصل جمع لـ عِليّ فنقل عن ذلك المعنى وسمى به أعلى الجنة»<sup>(٣٧)</sup>.

هذه أقوال تفسر ما حدث من كسر للعين في الجمع، وهذا الحادث هو ما سمع عن العرب سواء في عِشرين أو في عِليين أو في قِلين. فالعرب قالوا «عِشرين» و «عِشرون» بكسر العين لتدل على ضعف عِشر أو عشرة بفتح

العين، وعملت معاملة جمع المذكر السالم، وليست معاملة المثني هكذا استعملها العرب.

ويبدو أن بعض العلماء إذا وجدوا حركة مغايرة، فكانوا يفسرونها بأنها مرتجلة، ولذلك رفضوا ذلك في بعض المواضع، ومثاله تحول الضم للتاء في هُنَّ إلى فتح هُنَّ.

قال ابن سيده: «وسحابة هَتُون والجمع هُنَّ وهُنَّ، وهُنَّ عندي غير مرتجل في الجمع، لأن هذا إنما هو جمع فُعْلَةٍ لا يرتجل فيها، وأما فَعُول فحكمه فُعُل إلا أن بعضهم كره الضمة فيحولها فتحة، ف (هُنَّ) على هذا فرع غير مرتجل»<sup>(٣٨)</sup>.

فابن سيده لا يعد هُنَّ جمع هَتُون، وإنما مفرد (هُنَّ) هو هُنَّتة: فُعْلَة، ولذلك فهي فرع عن أصلها، ولا ارتجال. فالذى استنقل الضمتين هُنَّ، ذهب إلى الجمع الآخر.

ومثال آخر هو كلمة المثلثات بفتح الميم وسكون التاء جاء في تاج العروس: «وأما من قال: المثلثات بفتح الميم وسكون التاء، فإنه أسكنَ عَيْنَ المثلثات استتقالاتاً لها فأقرَّ الميمَ مَفْتُوحَةً، وإن شئتَ قلت: أسكنَ عَيْنَ الواحدة فقال: مثلة ثم جمَع وأقرَّ السكونَ بحالِهِ، ولم يَفْتَحِ التاءَ كما يقال في جَفْنَةٍ وتَمْرَةٍ جَفَنَاتٍ وتَمْرَاتٍ ؛ لأنها ليست في الأصلِ فُعْلَة وإنما هي مُسَكَّنَةٌ من فُعْلَةٍ، ففصلَ بذلك بين فُعْلَةٍ مُرْتَجَلَةٍ وفُعْلَةٍ مصنوعة مَفْتُولَةٍ من فُعْلَةٍ، كما ترى وإن شئتَ قلت: قد أسكنَ التاءَ تخفيفاً فلم يرَ مُرَاجَعَةً تحريكها إلا بحركتها الأصلية لها، وقد يُمكن أيضاً أن يكونَ من قال: «المثلثات» ممن يرى إسكانَ الواحدِ تخفيفاً فلما صارَ إلى الجمعِ وأثرَ التحريكِ في التاءِ عاودَ الضمَّةَ ؛ لأنها هي الأصلُ لها ولم يَرْتَجِلْ لها فَتْحَةً أَجْنَبِيَّةً عنها، كل ذلك جائز<sup>(٣٩)</sup>.

فالفكرة في هذا النص تناقض التغيير الذي حوّل الضمة في الجمع مثلات إلى إسكان «مثلات».

فهى إما أن يكون مفردها:

(أ) «فَعْلَةٌ»، فمَثَلات بالإسكان للنَاء مرتجلة لأنها خالفت الأصل، لأن جمع فَعْلَةٌ فَعَلَات، بفتح العين، مثل جَفْنَةٌ وَجَفَنَات.

أو (ب) «فَعْلَةٌ»، وخففت الضمة بأن أسكنت العين فى الجمع، فهى مصنوعة منقولة من الأصل فَعْلَةٌ. أو التخفيف حدث من المفرد فَعْلَةٌ، فأصبح فَعْلَةٌ، ثم لما حركها بالضم فى الجمع كأنه عاد إلى الأصل، ولم يأت بفتحة بديلا عن الضمة، لأن الفتحة فى هذه الحالة ستكون أجنبية عن الجمع.

فالخروج عن أصل القاعدة هو ما يجعل الكلمة مرتجلة، ف هُنَّ بفتح التاء (عين الجمع) ليست مرتجلة لو نظر إليه على أنه جمع فَعْلَةٌ وكذلك «هُنَّ» غير مرتجلة، لو كانت الضمة تحولت إلى الفتحة استتقالا لها، وليست مخالفة للأصل. ومَثَلات ليست مرتجلة، لو كان إسكان التاء فى الجمع استتقالا للضمة، فليست مخالفة للأصل.

ف «هُنَّ» و «مَثَلات» فرع عن أصل، ولذا فليستا مرتجلتين، فهو تغيير للتخفيف، وليس خروجا عن أصل.

### ثانيا: ارتجال حرف

أ- همزة مصائب: قبل أن ندخل فى همز مصابوب، رأينا بعض اللغويين حينما تُهمز الألف فى بعض الكلمات يصفونها بأنها مرتجلة الهمزة. قال ابن سيده: «الزوزاة: أن ينصب ظهره ويسرع ويقارب الخَطْو... وحكى أبو علي، زوزأت وهو من مرتجل الهمز»<sup>(٤٠)</sup>.

وذكر فى موضع آخر: «قال أبو علي: التابل... اليابس... وقد حُكي تأبَلت القِدْر، وهو من مرتجل الهمز»<sup>(٤١)</sup>.

فالهمزة فى هذه الكلمات ليست أصلية، ولذا عدوها مرتجلة.

قال ابن جنى: كيف يرتجل همزاً لا أصل له ولا عذر فى إبداله من حرف لين ولا غيره، وهو ما جاء من غير أصل له ولا إبدال (دعا قياس إليه)

وهو كثير. منه قولهم: مصائب. وهذا مما لا ينبغي همزه في وجه من القياس. وذلك أن مُصِيبَةً مُفْعَلَةٌ. وأصلها مُصُوبَةٌ فعينها كما ترى متحركة في الأصل فإذا احتج إلى حركتها في الجمع حُمِلَت الحركة. (وقياسه ) مصاوب<sup>(٤٢)</sup>.

فالارتجال هنا خروج عن القياس، حيث وجد في الجمع همزة لا أصل لها. كذلك ذكر ابن جنى همزة زائدة لا علاقة لها بالأصل، في مثل طرفاء، قال:

«وسماني وسمانة، ومثل ذلك من الممدود قولهم طرفاء وطرفاء.. فمن قال طرفاء فالهمزة عنده للتأنيث، ومن قال: طرفاء فالتاء عنده للتأنيث، وأما الهمزة على قوله فزيادة لغير التأنيث، وأقوى القولين فيها عندي أن تكون همزة مرتجلة غير منقلبة<sup>(٤٣)</sup>.

فالهمزة في «مصائب» وطرفاء مرتجلة، لأن همزة مصائب عند ابن جنى مخالفة للقياس، حيث لا أصل ولا إبدال يدعو إلى ذلك. وفي طرفاء، إذا كانت التاء للتأنيث، فالهمزة قبلها ليست منقلبة، لأن الهمزة المنقلبة عنده في طرفاء هي للتأنيث.

ورأي ابن جنى في (مصائب ) عليه أكثر النحويين إلا قول أبي اسحاق، وفيه:

«في قولهم «مصائب» أن تكون الهمزة بدلا من الواو المقدره في مصاوب.»<sup>(٤٤)</sup> و«خالف النحويين أجمعين في أن مصائب من الشاذ، وقال: ليس كما ذهبوا إليه، بل إن الهمزة في «مصائب» بدل من الواو في مصاوب»<sup>(٤٥)</sup>.

فأكثر النحويين - كما يقول المازني وشارحه ابن جنى - على مصاوب ومثلها معايش.

قال أبو عثمان المازني (فأما قراءة من قرأ من أهل المدينة «معائش» بالهمز خطأ، فلا يلتفت إليها، وإنما أخذت عن نافع بن أبي نعيم، ولم يكن

يدري ما العربية، وله أحرف يقرؤها لحنا نحوًا من هذا. وقد قالت العرب: مصائب، فهمزوا وهو غلط.. وكأنهم توهموا أن مصيبة: فعيلة، فهمزوها حين جمعوها كما همزوا جمع سفينة: سفائن.. وأكثر العرب يقول: مصاوب، فيجىء بها على القياس<sup>(٤٦)</sup>.

وكذا قال ابن جنى شارحًا لـ (معايش).. وإنما كان همزها خطأ عنده، لأنها لا تخلو من أن تكون جمع معاش أو معيشة أو معيش<sup>(٤٧)</sup>. فأكثر العرب على مصاوب ومعايش، وكذلك تستعمل في بعض السياقات المعاصرة، ولكن بعض العرب همزها فهي مسموعة، ولكن لما خالفت القياس قيل عن همزتها مرتجلة.

#### ب- ياء جماديات:

اعلم أن كل حرف غير منقلب احتجت إلى قلبه فإنك حينئذ ترتجل له فرعا ولست تراجع به أصلا؛ من ذلك الألفات غير المنقلبة الواقعة أطرافا للإلحاق أو للتأنيث أو لغيرهما من الصيغة لا غير، فمتى احتجت إلى تحريك واحدة من هذه الألفات للتثنية أو الجمع قلبتها ياء فقلت: أرطيان وسكريان وجماديات. فهذه الياء فرع مرتجل وليست مراجعا بها أصل ألا ترى أنه ليس واحدة منها منقلبة أصلا لا عن ياء ولا غيرها<sup>(٤٨)</sup>.

فالألف في مثل: جُمادى لا أصل لها، فإذا أردت التثنية أو الجمع أتيت بفرع مرتجل، لأنها لا أصل لها. هذا هو رأي ابن جنى.

في حين نجد سيبويه وصف ما حدث عند العرب لـ (حبارى) دون أن يجعل الياء مرتجلة. قال: أمّا ما كان فعالى فإنه يجمع بالتاء. وذلك: حبارى وحباريات، وسماني وسمانيات<sup>(٤٩)</sup>.

#### ثالثا: ارتجال مؤنث

وقد نقل ابن سيده عن ابن جنى أنه قال:

«همزة البراء من الياء لقولهم فى تأنيثه البراية، وقد كان قياسه إذ كان

له مذكر أن يهمز في حال تأنيثه، فيقال بُراءَة ألا تراهم لما جاءوا بواحد العطاء والعباء على تنكيره قالوا عَطاءة وعباءة فهمزوا لما بنوا المؤنث على مذكره وقد جاء نحو البُراء والبُراية غير شىء... وكذلك الرجاء والرجاوة، وفي هذا وتحوه دلالة على أن ضرباً من المؤنث يرتجل غير محتدّى به نظيره من المذكر»<sup>(٥٠)</sup>

قال سيبويه: إنما همزت عطاءة وإن لم يكن حرف العلة فيها طرفاً، لأنهم جاءوا بالواحد على قولهم فى الجميع عطاء<sup>(٥١)</sup>.

فأمثال البراية والرجاوة لم يحتدّ نظيره المذكر البراء والرجاء، فهو مرتجل بهذا الشكل لأنه لم يكن قياسياً البراءة والرجاءة، فالخروج على القياس هنا ارتجال. فهذا كلام ابن جنى، ولم يأت سيبويه إلا بتفسير ما قالته العرب. وذكر ابن سيده أن ابن جنى قال:

كبشة اسم مرتجل، ليس بمؤنث الكبش الدال على الجنس، لأن مؤنث ذلك من غير لفظة، وهو نعجة<sup>(٥٢)</sup>.

فتأنيث «الكبش» بالناء ارتجال، فمؤنثه فى اللغة «نعجة».

فالخروج على القياس ارتجال، ف البراية والرجاوة مؤنث لم يُبين على المذكر براء ورجاء، وكذلك كبش مؤنثه نعجة، أما تأنيث كبش بناء فليس قياسياً لأن مؤنثه من غير لفظة.

إذاً سيبويه لم يقل بما سمع عن العرب ارتجالاً، ولكنه فسّر ما سمعه عند العرب.

#### رابعاً: الأعلام المرتجلة

الأعلام من الأقسام المهمة التى ذكروا فيها الارتجال، فالأعلام عند بعضهم منقولة كلها، وعند بعضهم مرتجلة كلها، وعند آخرين بعضها منقول وبعضها مرتجل.

سيبويه مثلاً يظهر موقفه من الأعلام عند كلامه عن سعاد، وزينب،



قال: «وإذا سميت رجلا بسعاد أو زينب.. من قبل أن هذه أسماء تمكنت في المؤنث واختص بها، وهى مشتقة... (و) ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت، فجعلت مختصا بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق»<sup>(٥٣)</sup>.

وقال سيوييه عن زيد، ويشكر:

«فمن ذلك إذا سميت رجلا بزید أو عمرو أو بكر..»<sup>(٥٤)</sup>.

«وأما يشكر فإنه لا يكون صفة وهو اسم، وإنما يكون صفة وهو

فعل»<sup>(٥٥)</sup>. وذكر السيوطى أن بعضهم رأى أن:

«الأعلام كلها منقولة، وليس منها شىء مرتجل، وقال إن الوضع سبق ووصل إلى المسمى الأول، وعلم مدلول تلك اللفظة فى النكرات، وسمى بها، وجعلنا أصلها فتوهمها من سمى بها من أجل ذلك مرتجلة»<sup>(٥٦)</sup>.

فهذه النصوص لم تفرق بين سعاد وزينب وزيد ويشكر وكأنها منقولة من استعمالها فى اللغة (أو مشتقة - كما قال عن سعاد وزينب) إلى التسمية بها.

وقد ذكر ابن هشام أن الأعلام كلها منقولة عند سيوييه، لأن الأصل فى الأسماء التذكير، وعن الزجاج: كلها مرتجلة، لأن الأصل عدم النقل، وما وافق وصفا أو غيره؛ فهو اتفاقي لا مقصود»<sup>(٥٧)</sup>.

والخضري فى حاشيته «وقيل: كل الأعلام منقولة، لأن أصل الأسماء التذكير فلها معنى سابق على العلمية، وإن لم يعلم فى نحو سعاد»<sup>(٥٨)</sup>.

وعلى الجانب الآخر روي عن الزجاج أن الأعلام كلها مرتجلة، ولذلك المرتجل عنده «ما لم يقصد فى وضعه النقل من محل آخر إلى هذا، ولذلك لم تجعل أُل فى الحارث زائدة وعلى هذا فيكون موافقتها للنكرات بالعرض لا بالقصد»<sup>(٥٩)</sup>. ولذا ف «إن كان الاسم علما فهو مرتجل كحمدان وعمران»<sup>(٦٠)</sup>.

أما الرأي الوسط بين الرأيين، وهو الغالب أن: «العلم على ضربين: مرتجل ومنقول. فالمرتجل ما لم يعرف له استعمال فى غير العلمية ك: مذبح،

وهو أبو قبيلة من العرب، والمنقول ما استعمل قبل العلمية، ثم تجدد جعله علما، فمنه ما كان صفة ك ثقيف.. وسلول»<sup>(٦١)</sup>.

فالعلم المنقول لديهم «هو ما استعمل قبل العلمية لغيرها، ونقله إما من اسم إما لحدث كزيد وفضل، أو لعين كأسد وثور، وإما من وصف إما لفاعل كحارث وحسن أو لمفعول كمنصور، وإما من فعل إما ماض كشمّر أو مضارع يشكر..»<sup>(٦٢)</sup> ولذلك فالمنقول «هو الذي يحفظ له أصل في النكرات»<sup>(٦٣)</sup>.

والارتجال في العَلْم أنه «ابتدئ بالتسمية به من غير سبق استعماله من غير عَلم»<sup>(٦٤)</sup>.

أو «استعمل من أول الأمر علماً ك أدد لرجل، وسعاد لامرأة»<sup>(٦٥)</sup>.  
فكأن انتفاء النقل تعنى الارتجال فى العلم «إذا انتفى كونه منقولاً.. ولم يثبت له استعمال فى غير العلمية تعين كونه مرتجلاً»<sup>(٦٦)</sup>.

وعند الرضويّ معظم أنواع الارتجال، قال:

«والمرتجل: ما لا معنى له فى الأجناس... والمرتجل نحو حنتف وفقس، وقال بعضهم: هما منقولان من الحنتف وهو الجراد، والفقس أى: البلادة. وما كان مشتقاً من تركيب مستعمل، لكن غُيِّرَ للعلمية بزيادة، كغطفان، من غَطَفِ العيش، أى سعته، أو بنقصانه كعمر، مع تغيير الحركة كان أو، لا، فهو أيضاً مرتجل، إذ ليس منقولاً من مسمى إلى آخر، وإن كان مشتقاً، وإما إن غُيِّرَ ما هو ثابت فى الجنس إما بفك الإدغام كما فى مَحَبَب اسم رجل، والقياس مَحَبَّ، وإما بفتح المكسور كموظب.. والقياس كسر العين كموعد... وإما بتصحيح ما يُعَلَّ كمكوزة لرجل، ومريم... فالكلم بهذه التغييرات عند النحاة تصير مرتجلة.»<sup>(٦٧)</sup>.

وإن كان العلم مرتجلاً فهو غير قياسي كموظب ومكوزة ومحَبَب»<sup>(٦٨)</sup>.  
وكذلك فى (حياة) «فقلبت الياء الثانية واواً فى العلم خاصة، لأن الأعلام كثيراً ما تغير إلى خلاف ما يجب أن تكون عليه الكلمة»<sup>(٦٩)</sup>.

فالأعلام كما يقول ابن جني «والأعلام يحتمل لها كثير من كلف الأحكام»<sup>(٧٠)</sup>.

إن بعض الأعلام التي قيل عنها مرتجلة عند بعض العلماء وعدّها آخرون منقولة، من ذلك:

(أ) أدد: عند سيبويه من الود، فهمزته بدل من واو<sup>(٧١)</sup>، وعند غيره من الأدد، وهو العظيم فهمزته أصلية<sup>(٧٢)</sup>.

الودّ فالهمزة بدل من واو كما في أفتت فهو منقول من جمع لا مرتجل<sup>(٧٣)</sup>.

(ب) حنتف، فُقْعَس: «والمرتجل نحو: حنتف، وفقعس، وقال بعضهم: هما منقولان من الحنتف وهو الجراد، والفقعس أي البلادة، وما كان مشتقا من تركيب مستعمل، لكن غير العلمية بزيادة كغطفان، من غطف»<sup>(٧٤)</sup>.

(ج) زينب: هذا العلم قيل عنه مرتجل، فسره سيبويه بأنه مزيد بالياء «وتلحق ثانيه فيكون الحرف على فيعل في الاسم والصفة. فالاسم نحو: زينب، وخيعل، وغيلم»<sup>(٧٥)</sup>.

(د) سعاد: «وليست سعاد وأخواتها كذلك، ليست بأسماء للمذكر، ولكنها اشتقت فجعلت مختصا بها المؤنث في التسمية، فصارت عندهم كعناق»<sup>(٧٦)</sup>.

(هـ) عُمر: اختلفت المواقف في إدراجه ضمن المنقول أو المرتجل، ففي الأشموني «أن الأعلام يغلب عليها النقل فجعل عمر معدولاً عن عامر العلم المنقول من الصفة ولم يُجعل مرتجلاً»<sup>(٧٧)</sup>. ورأى آخر «ومن المرتجل المعدول نحو: عمر وزفر ورُحْل كله مرتجل، لأنه لا يُعدل إلا في حال التعريف»<sup>(٧٨)</sup>.

### الارتجال والقياس والسماع:

ارتبط الارتجال عند بعض اللغويين بمصطلحين؛ القياس والسماع سلبا أو إيجابا، وقد يكون من الغريب اقتران وصف اللفظ بالمرتجل والقياسي معا،

وكذلك المرتجل والمسموع، الأمرالذي احتاج إلى استيضاحه.

ورد في العباب «فُقَّعَس علم مرتجل قياسي»<sup>(٧٩)</sup>.

ويرى أبو حيان أن «الارتجال لا ينافي الاشتقاق»<sup>(٨٠)</sup>. في حين ذكر السكاكي «وإن كان العلم مرتجلا فهو غير قياسي كمْوْظَب.. ومحبب»<sup>(٨١)</sup>

وقد ذكر ابن جني عن مَوْظَب: «ومن ذلك قولهم في العلم: مَوْظَب ومَوْزَق ومَوْهَب. وذلك أنه بُني مما فاءه واو مثل مَفْعَل. وهذا إنما يجيء أبداً على مَفْعَل بكسر العين»<sup>(٨٢)</sup>.

فالمرتجل قد يكون قياسياً، وقد يكون شاذاً، فالقياسي نحو غطفان وعمران وحمدان وقعس وحنّف. والشاذ نحو: محبب وموهب وموظب ومكوزة وحيوة، هذا هو كلام الزمخشري<sup>(٨٣)</sup>.

وقد شرح ابن يعيش كلام الزمخشري موضحاً أن المرتجل في الأعلام ما ارتجل للتسمية به، أي اخترع ولم ينقل إليه من غيره... وهو على ضربين... القياسي أن يكون القياس قابلاً له غير دافعه... فهذه أسماء مرتجلة للعلمية... وكون القياس قابلاً لها من حيث إن لها نظيراً في كلامهم<sup>(٨٤)</sup>.

فالقول باشتقاق كلمة لا يعنى أنها ليست مرتجلة، فالمرتجل قد يكون مشتقاً أو جامداً، قياسياً أو سماعياً.

يمكن بعد النظر في تلك النصوص المذكورة، أن نستخلص الآتي:

١- فكرة الارتجال في الأعلام لم تظهر عند سيبويه، وأول من نسب إليه الكلام فيها الزجاج (٣١١ هـ)، وقد كان على الجانب المضاد لفكرة سيبويه، فعدّ الأعلام كلها مرتجلة.

٢- اختلف رأي العلماء أمام الأعلام، فما قيل عنه مرتجل عند بعضهم، عده آخرون مشتقاً ونسبوه إلى جذر عربي مثل أدد وسعاد وعمر.

٣- لم يترتب على القول بالارتجال لبعض الأعلام أي خطوة نحوية، أو أثر ذلك في التعامل معها؛ ذلك لأن جميع الأعلام مسموعة عن العرب.

٤- الارتجال لا يعنى عدم الاشتقاق، ولا يعنى عدم القياسية فبعض الأعلام أتت على أوزان قياسية، لكن لم تُعل مثل مَكْوَزَة، ويمكن تحليل ذلك بما قاله الخليل من أن الأعلام يحتمل لها كثير من كلف الأحكام.

٥- إن القول بالارتجال لديهم هو استعمال العلم من أول الأمر في العلمية فهو مستعمل مسموع في اللغة، أى أنه لم يُنقل من استعمال سابق في الصفات أو الأفعال، وهو من جذر عربي، وأتى على وزن عربي، وإن كان في غير معنى الصيغة المستعمل في العربية ؛ مثل: عمران علم على وزن فيعلان بكسر الفاء. (مثل الجمع غريان وغزلان) وفُعال: سعاد (مثل ثلاث).

#### خامسا: أعلام الأجناس:

قال السيوطي: قال أبو حيّان: قال أصحابنا أعرف الأعلام أسماء الأماكن ثم أسماء الأناسي ثم أسماء الأجناس»<sup>(٨٥)</sup>.

علم الجنس: هو ما كان للفرق بين الأجناس ؛ مثل أسامة للأسد وثعالة للثعلب»<sup>(٨٦)</sup>.

ويوضح الأشموني علم الجنس بقوله «ووضعوا لبعض الأجناس التي لا تؤلف غالبا كالسباع والوحوش والأجناس (علما) عوضا عما فاتها من وضع الأعلام لأشخاصها لعدم الداعي إليه، وهذا هو النوع الثانى من نوعي العلم، وهو كعلم الأشخاص لفظا فلا يضاف، ولا يدخل عليه حرف للتعريف، ولا ينعت بالنكرة.. ويمنع من الصرف مع سبب آخر غير العلمية كالتأنيث فى أسامة وثعالة.. العلم الجنسي كالعلم الشخصي من حيث اللفظ، وهو من جهة المعنى (عم) وشاع فى أمتة فلا يختص به واحد دون غيره»<sup>(٨٧)</sup>.

فأعلام الأجناس مثل أعلام الأشخاص، فمثل أسامة فى الجنس، نجد سعاد وأدد فى أعلام الأشخاص. ونظرًا لأنهم وجدوا بعض أعلام الأشخاص منقولًا وبعضه غير ذلك، فقد تحدثوا فى أعلام الأجناس حول هذه الأفكار، قالوا «والأغلب الأكثر فى أعلام الأجناس أن تكون موضوعة أعلامًا،

لا منقولة من النكرات نحو: أسامة وثعالمة وجيال، فهي مرتجلة في أعلام الأجناس، كسعاد وزينب في أعلام الأشخاص»<sup>(٨٨)</sup>.

غدوة - بكرة:

من أعلام الأجناس التي وصفوها بالارتجال: غدوة وبكرة وهذا يعنى أنهما معرفتان، لأنهما من الأعلام.

قال سيبويه «اعلم أن غدوة وبكرة جعلت كل واحدة منهما اسما للحين.. معرفة، فأما ضحوة وعشية فلا يكونان إلا نكرة على كل حال»<sup>(٨٩)</sup>.

وفرق ابن جنى بين غدوة وغداة، فالأولى معرفة والأخرى نكرة، وغدوة مثل أسامة. قال ابن جنى «فإن قيل ألا تعلم أن معك من الأسماء ما تكون فائدة معرفته كفائدة نكرته البتة، وذلك قولهم: غدوة هي في معنى غداة، إلا أن غدوة معرفة، وغداة: نكرة وكذلك أسد وأسامة وثعلب وثعالمة وذئب وذؤالة.. ثم لم يمنع ذلك أسامة وثعالمة وذؤالة.. أن تعد في الأعلام، وإن لم يخص الواحد من جنسه»<sup>(٩٠)</sup>.

وذكر السيوطي عن غدوة وبكرة أنهما علمان جنسيان ممنوعان من الصرف «... غير منصرف كغدوة وبكرة علمين قصد بهما التعيين أم لا ؛ لأنه علميتهما جنسية فيستعملان استعمال أسامة.. قال أبو حيان: جعلت العرب (غدوة) و (بكرة) علمين لهذين الوقتين ولم تفعل ذلك في نظائرها»<sup>(٩١)</sup>.

فنظرهم إلى غدوة وبكرة على أنهما علمان جنسيان فهما شبيهان ب «أسامة وثعالمة، وهي الأعلام الجنسية وما داما هكذا فهما مرتجلتان، كما قالوا «أعلام الأجناس مرتجلة»<sup>(٩٢)</sup>.

فالعلمان غدوة، وبكرة استعمال علمين في بداية الوضع اللغوي يقول الصبان إن غدوة وبكرة علمان جنسيان لهذين الوقتين، بمعنى أن الواضح «وضعها علمين جنسيين لهذين الوقتين أعم من أن يكونا من يوم بعينه أولاً، وهذا معنى قوله: قصد بهما التعيين أو لم يقصد، كما وضع لفظ أسامة علماً

للحقيقة الأسدية أعم من أن يقصد به واحد بعينه أولاً... عند قصد التعميم: أسامة شر السباع، وعند التعيين: هذا أسامة فاحذره، فيقال عند قصد التعميم غدوة وبكرة وقت نشاط، وعند قصد التعيين لأسيرن الليلة إلى غدوة وبكرة.. وقد يخلوان من العلمية فينصرفان، ومنه (ولهم رزقهم فيها بكرةً وعشيًا) (٩٣).

وللتفريق بين غدوة وغداة، قال أبو حيان: «فغدوة قد اشتقت للتعريف من غداة، كما أن سعاد اشتقت من السعادة لأن يوضع لمعرفة» (٩٤).

أبو حيان في هذا النص وصف غدوة وسعاد بأنهما مشتقتان، فقد ربط بينهما بموقف سواء، فهما معرفتان مشتقتان، وكذلك موقف سيبويه. ولكن موقف بعض العلماء الذين جعلوا أعلام الأشخاص مرتجلة، جعلوا أعلام الأجناس هي الأخرى مرتجلة.

#### سادساً: أسماء الأفعال

ما حدث في الأعلام حدث مثله في أسماء الأفعال. قال سيبويه: «باب من الفعل سمى الفعل فيه بأسماء لم تؤخذ من أمثلة الفعل الحادث وموضعها من الكلام الأمر والنهي... وسمعنا من العرب من يقول... رويد نفسه» (٩٥).

وفعال من أسماء الأفعال، قال فيها: «أما ما جاء اسماً للفعل وصار بمنزلته... يقال: نزال أي انزل» (٩٦).

وكذلك «والعرب تقول: أنت لا مساس، ومعناه: لا تمسني ولا أمسك» (٩٧).

وذكر المبرد في هذا باب ما جرى مجرى الفعل وليس بفعل ولا مصدر، ولكنها أسماء وضعت للفعل تدل عليه، فأجريت مجراه (٩٨).

مما قال سيبويه والمبرد نجد أنهما وصفا اسم الفعل بأنه سمع عن العرب أو أسماء وضعت للأفعال، فهو سماعي أو في أصل الوضع.

وفيما بعد تم تصنيف أسماء الأفعال عند النحاة كما يلي:

(أ) اتجاه قسمه إلى موضوع، ومنقول. وهذا يمثل ابن هشام في قوله:  
 «اسم الفعل ضربان: أحدهما ما وضع من أول الأمر كذلك كضتان  
 وصة ووي، والثاني: ما نُقل من غيره إليه، وهو نوعان: منقول من ظرف أو  
 جار ومجرور نحو (عليك)... ومنقول من مصدر، وهو نوعان: مصدر  
 استعمل فعله، ومصدر أهمل فعله، فالأول نحو: رويد زيداً.. والثاني: بله  
 زيداً.. ويعمل اسم الفعل عمل مسماه.. وما لم ينون منها فهو معرفة.. نزال  
 وتراك»<sup>(٩٩)</sup>.

وفي الأشموني «اسم الفعل على ضربين: أحدهما ما وضع من أول  
 الأمر كذلك كضتان وصه. والثاني: ما نقل عن غيره»<sup>(١٠٠)</sup>.  
 (ب) اتجاه قسمه إلى مرتجل ومنقول.

ورد في حاشية الخصري: اسم فعل الأمر قسمان: مرتجل ومنقول.  
 مكانك<sup>(١٠١)</sup>.

وعند الصبان: اعلم أن كلامهم في تقسيم اسم الفعل إلى مرتجل ومنقول  
 يدل على أن اسم الفعل مجموع الجار والمجرور»<sup>(١٠٢)</sup>.  
 فقد قسموا أسماء الأفعال كما قسموا الأعلام. وقد علل ابن يعيش ذلك  
 بأنه:

«لما كانت هذه الألفاظ أسماء للأفعال كالأعلام عليها، كان فيها كثير  
 من أحكام الأعلام، وذلك أن فيها المرتجل والمنقول والمشتق، فالمرتجل نحو:  
 صه ومه، والمنقول ك: عليك وإليك ودونك، والمشتق ك نزال وحذار»<sup>(١٠٣)</sup>.  
 وأغلب العلماء وقفوا عند المسموع عن العرب، ولكن نُقل عن الكسائي  
 غير ذلك «ولا يقاس على هذه الظروف غيرها إلا عند الكسائي أي إنه  
 لا يقتصر فيها على السماع، بل يقيس على ما سمع ما لم  
 يسمع»<sup>(١٠٤)</sup>.



ونظرًا لأن المرتجل في أسماء الأفعال مسموع عند العرب، وليس ابتداءً فإن من يناقش الأمر بين السماع والقياس أكثر مواعمة لطبيعة اللغة. فالأستاذ عباس حسن أورد تقسيمه لأسماء الأفعال هكذا<sup>(١٠٥)</sup>.  
 الأول: اسم فعل أمر، وهو أكثرها وروداً في الكلام المأثور، نحو: «آمين»، بمعنى: استجب، و «صه».. وجميع هذه الألفاظ سماعية. ومن هذا القسم نوع قياسي مطرد - على الأصح - هو: ما كان من اسم فعل الأمر على وزن «فعال» مبنياً على الكسر.. ومن أسماء فعل الأمر السماعية: «هيا، بمعنى: أسرع». الثاني: اسم فعل مضارع وهو سماعي، وقليل نحو: «أوه، بمعنى: أتألم» الثالث: اسم فعل ماض وهو سماعي ومنه: «هيهات: «شتان»..

### سابعاً: الصيغ

(أ) صيغة رباعية: ذكر ابن مالك عند كلامه عن المضاعف العين واللام من الأفعال مثل تظنن: «وقد خففوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال ياء نحو: تظنيت، لأنه من الظن، وكلا التخفيفين مطرد في أقيسة الكوفيين، والبصريين فيهما مع السماع، ويرون أن «كفكف» وأمثاله بناء مرتجل رباعي، كل حروفه أصول، وليس من مادة الثلاثي في شيء، وهذا تكلف والمختار فيه ما قاله الكوفيون»<sup>(١٠٦)</sup>.

وقد أشار صاحب شرح التسهيل إلى مثل كفكف قال: إن فهم المعنى بسقوط أحدها فهو زائد نحو: كفكفت الشيء بمعنى كفته، كان في الأصل كففت بثلاث فاءات، الأولى عين، والثانية زائدة، والثالثة لام... وقد خففوا هذا النوع بإبدال أحد الأمثال يعنى ثالثها ياء، مثل تظنيت، لأنه من الظن، وكلا التخفيفين مطرد في أصل الكوفيين، والبصريين فيهما مع السماع، ويرون أن كفكف وأمثاله بناء مرتجل رباعي كل حروفه أصول، وليس من مادة الثلاثي في شيء»<sup>(١٠٧)</sup>.

بناء على ما ورد في النصين السابقين نجد الخلاف بين الكوفيين والبصريين لم ينكر أن الكلمة أو بناء «كفكف» عربي، ومسموع لكن الكوفيين ربطوه بالثلاثي، أما البصريون فعدوا كل حروفه أصولاً، فهو بناء رباعي، وإن وصفوه بأنه مرتجل، لأنه ليس كالرباعي القياسي، لأن كل حروفه أصلية.

### (ب) صيغ ملحقة بالرباعي: قال الشيخ رضي الدين الاستربادي:

(وافعول بناء مرتجل ليس منقولاً من فعل ثلاثي، وقد يكون متعدياً كاعلوط: أي علا، ولازما كاجلوز وأخروط: أي أسرع، وكذا افعلنى مرتجل، نحو اغرندى، وقد يجئ افعول كذلك، نحو اذلولى: أي استتر، وكذا افعلّ وافعألّ يجيئان مرتجلين، نحو اقطرّ واقطارّ: أي أخذ في الجفاف<sup>(١٠٨)</sup>).

هذه الصيغ: افعول وافعلنى وافعول وافعلّ وافعألّ. لم يأت عند سيبويه ذكر للارتجال معها. قال سيبويه: (وتكون في استفعلت، وافعللت، وافعاللت، وافعولت،.. وحال الألف فيهن كحالها في افتعلت، وقصتهن في ذلك كقصتهن في افتعلت. وذلك نحو استخرجت.. واعشوشبت. وكذلك ما جاء من بنات الأربعة على مثال استفعلت، نحو احرنجمت واقشعررت. فحالهن كحال استفعلت<sup>(١٠٩)</sup>).

وذكر ابن السراج فيما ألحق بالرباعي: افعلنى فإذا أرادوا فعّل الرجل وينفسه قالوا: اسلنقى يسلنقى اسلنقاء<sup>(١١٠)</sup>.

وفى الأوزان: افعللت وافعاللت، ومثل افعول اخشوشن، ومثل افعول: اجلوز، ومثل افعلل اسحنك، ومعناه اسودّ، بمنزلة اذلولى إذا أريد به الإلحاق ب احرنجم واقعنس مثله<sup>(١١١)</sup>.

في الصيغ السابقة نجد أن سيبويه وصفها بأنها حالها كحال استفعل. أي أنها أوزان عربية ملحقة بالمزيد من الثلاثي مثل استفعل. وكذلك فعل ابن السراج في وصفه لهذه الأوزان.

أما رضي الدين الاستربادي فإنه وصفها بالارتجال لأنها ليست منقولة

من الفعل الثلاثي، مثل افعول وافعلنى وسائر الصيغ التي ذكرها في نصه السابق. فالسبب في وصف هذه الصيغ بالارتجال هو أنه (ليس منقولاً من فعل ثلاثي).

ألندد: ومما يلحق بهذه الفكرة ما قاله ابن جني عن ألندد:

«وأما ألندد، فهمزته مرتجلة مع النون في حال واحدة»<sup>(١١٢)</sup>.

ولذا فقد عد الهمزة والنون للإلحاق، قال: «فاذا انضم إلى الزيادة أولاً زيادة أخرى صارت للإلحاق، وذلك نحو: ألندد»<sup>(١١٣)</sup>.

فالجذر اللغوي ل د د موجود في المعجم العربي، ولكن زيادة الهمزة والنون وردت في الأوزان العربية في: انفعّل بهذا النظام، أما: أفنعل، فعدّها ارتجالاً.

ونظراً لأن الكلمة عربية، فقد أوردها علماء العربية دون القول بارتجالها.

قال الخليل بن أحمد: رجل ألندد ويلندد، كثير الخصومات شرس المعاملة»<sup>(١١٤)</sup>.

وقال ابن السكيت: رجل ألندد ويلندد، وهو الشديد الخصومة<sup>(١١٥)</sup>.

قد كان من الممكن للقائلين بالارتجال أن يضيفوا وزناً ملحقا ، وليكن: أفنعل ، أو يقال مسموعة، وأن يجمعوا لها أمثلة ما دامت الكلمة عربية.

ب- صيغة الأمر: قال أبو البقاء الكفوي (١٦٨٣م) في الكليات:

والأمر صيغة مرتجلة لا مقتطع من المضارع، والنهي ليس بصيغة مرتجلة، وإنما يستفاد من المضارع المجزوم الذي دخلت عليه (لا) للطلب، لأن النهي ينتزل من الأمر منزلة النهي من الإيجاب، فكما احتيج في النهي إلى أداة، كذلك في النهي احتيج إلى ذلك، ولذلك كان ب (لا) التي هي مشاركة في اللفظ (لا) التي للنهي<sup>(١١٦)</sup>.

إذا قارنا ما جاء عند الكفوي بكلام المبرد وابن السراج يتضح فارق

## النظرة.

قال المبرد: (فتقول: عِدْ، وِزِنْ ؛ لأنهما من وعد، ووزن، يعد، ويزن ففاؤهما واو تذهب في يَفْعِل. وإنما الأمر من الفعل المستقبل، لأنك إنما تأمره بما لم يقع. وكل ما جاءك من ذا فعلى هذا فقس.. ) (١١٧).

أما ابن السراج، فيقول: (الأفعال التي تبنى على ضربين: فعلٌ أصله البناء فهو على بنائه لا يزول عنه وفعلٌ أصله الإعراب فأدخل عليه حرف للتأكيد فبني معه.

فأما الضرب الأول فقد تقدم ذكره وهو الفعل الماضي وفعل الأمر وأما الضرب الثاني فهو الفعل الذي أصله الإعراب) (١١٨).

فإدخال فكرة الارتجال في صيغة الأمر المسموعة أمر مبالغ فيه، لم يظهر عند سيبويه الذي قدم درساً وصفيّاً للمسموع العرب، وكذلك نظرة المبرد وابن السراج.

### ج - صيغة الاسم الموصول والإشارة والضمائر:

دان وتان والذين وهؤلاء وإيا. قال ابن الأنباري: قلنا دان واللذان ليس ذلك تنثية على حد قولهم زيد وزيدان وعمرو وعمران، وإنما ذلك صيغة مرتجلة للتنثية كما أن هؤلاء صيغة مرتجلة للجمع، والذي يدل على ذلك أنه لو كان ذلك تنثية على حد قولهم زيد وزيدان وعمرو وعمران لوجب أن يجوز عليه دخول الألف واللام كما يقال الزيدان والعمران فلما لم يجز عليهما دخول الألف واللام فيقال الذان واللذان دل على أنه صيغة مرتجلة للتنثية في أول أحواله بمنزلة «كلا» وكذلك حكم كل اسم لا يقبل التثنية (١١٩).

والعكبري ذكر أن الذين صيغة مرتجلة، وقال: وأما (الذين) فصيغة مُرْتَجَلَةٌ للجمع في كلِّ حال ومن العرب من يجعلها بالواو في الرفع وبالياء في الجرِّ والنصب وهي مرتجلة أيضاً مبنية (١٢٠).

وكذلك ذكر ابن الأنباري عن الضمير «إيا»:

على أنا نقول إن إياكم وإياكم ليس بتثنية لمفرد ولا جمع على حد التثنية والجمع وإنما إياكم صيغة مرتجلة للتثنية وإياكم صيغة مرتجلة للجمع وكذلك أنتما وأنتم ليس بتثنية ولا جمع على حد التثنية والجمع، وإنما أنتما صيغة مرتجلة للتثنية وأنتم صيغة مرتجلة للجمع<sup>(١٢١)</sup>.

النحاة من أمثال ابن الأنباري والعكبري نظروا إلى القواعد المعمول بها في التثنية والجمع دون اعتبار للمسموع عن العرب في هذه الصيغ. فالموصول ذا أو اسم الإشارة عندما يثنى أو يجمع يطبق عليه عندهم ما يطبق على الأسماء مثل زيد، زيدان، الزيدان.

قال ابن هشام: (كان القياسُ في تثنيتهما وتثنية (ذا) و (تا) أن يقال: اللَّذِيانِ وَاللَّتِيانِ وَذَيانٍ وَتَيانٍ كما يقال القَاضِيانِ - بإثبات الياء - وَفَتَيانٍ - بقلب الألف ياء - ولكنهم فَرَّقُوا بين تثنية المبني والمعرب فحذفوا الآخر)<sup>(١٢٢)</sup>.

حكم النحاة القواعد التي استخرجوها من كلام العرب فيما خالفها مما هو مسموع عن العرب، وكان ينبغي الأخذ برأي ابن جني في باب تعارض السماع والقياس: «إذا تعارضا نطقت بالمسموع على ما جاء عليه ولم تقسه في غيره، وذلك نحو قول الله تعالى: (استحوذ عليهم الشيطان) فهذا ليس بقياس لكنه لا بد من قبوله، لأنك إنما تتطق بلغتهم وتحذني في جميع ذلك أمثلتهم»<sup>(١٢٣)</sup>.

لقد نهج سيبويه نهجاً وصفيًا لما سمعه عن العرب، قال:

وتلك الأسماء: ذا، وتا، والذي، والتي، فإذا تثبتت ذا قلت: دان، وإن تثبتت تا قلت: تان، وإن تثبتت الذي قلت: اللذان<sup>(١٢٤)</sup>.

وعند ابن السراج كذلك: وهي: ذا وذه وتثنى ذا وذه فنقول: دان في الرفع وذيين في النصب والجر وتثنية (تا) تان وتجمع ذا وذه وتا أولى وأولاء والمذكر والمؤنث فيه وسواء<sup>(١٢٥)</sup>.

إن قواعد اللغة بكل مستوياتها مأخوذة من المسموع عن العرب،

فمصدر القياس هو ما سمع عن العرب، فالسماح هو الأساس، والموصولات وأسماء الإشارة والضمائر سمعناها عن العرب، وليس صحيحاً أن نقوم بتعديل مسار الصيغ من المفرد إلى المثنى إلى الجمع، ليتوافق مع المثنى أو الجمع المعروف في قواعد النحاة، فهذا انحراف بما سمع عن العرب إلى منطق العقل فيقال بالارتجال فيما لم يوافق القياس. وليس متوافقاً مع منطق اللغة أن نقول: وكان القياس في كذا أن يقال كذا، ما دام قد سُمع عن العرب.

### ثامناً: تركيب مسموع

تكلم بعض علماء العربية عن التركيب نشدك الله، ووصفوه بالارتجال. قال ابن الأثير: النّشدة مصدر، وأما نشدك فقيل إنه حذف منها التاء وأقامها مقام الفعل، وقيل: هو بناء مرتجل كقعدك الله وعمرّك الله<sup>(١٢٦)</sup>.

هذا التركيب ذكره سيبويه، وقارنه بتركيبين آخرين، لكنه لم يصف بالارتجال رغم أنه قال عنه: إنه تمثيل استعمله الخليل، ولكنه لم يسمعه.

قال سيبويه: كأنه حيث قال: عمّرك الله وقعدك الله. قال: عمّرك الله بمنزلة نشدتك الله، فصارت عمّرك الله منصوبةً بعمّرك الله، كأنك قلت: عمّرك عمراً، ونشدتك نشداً، ولكنهم خزلوا الفعل لأنهم جعلوه بدلاً من اللفظ به<sup>(١٢٧)</sup>.

فقعدك الله يجرى هذا المجرى وإن لم يكن له فعل. وكأنّ قوله: عمّرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يُتكلّم بنشدك الله، ولكن زعم الخليل رحمه الله أنّ هذا تمثيلٌ يمثّل به<sup>(١٢٨)</sup>.

فسيبويه يقيس نشدك الله على تركيبين مماثلين هما: قعدك الله وعمّرك الله. فربما يكون «نشدك الله» مما مثل به الخليل مع أن سيبويه أقر بوجود «المصدر النّشدان والنّشدة»<sup>(١٢٩)</sup>.

ولقد بحثت عن هذا التركيب عند الخليل في العين، فوجدته في موضعين، كالتالي: «تقول العرب: نشدتك الله»<sup>(١٣٠)</sup>.

و«نَشَدُ يَنْشُدُ فلان فلانا، إذا قال: نشدتك بالله، أي سألتك بالله وبالرحم. وناشدتك الله نشدة ونشداً، أي سألتك بالله»<sup>(١٣١)</sup>.

فالتركيب استعمله العرب، وسمعه الخليل، وإن تشكك سيبويه؛ لأنه لم يسمعه، ولكن عدّه مما مثل به الخليل، ولم يقل بارتجاله.

أما الذين أتوا بعد سيبويه، فقد ذهبوا في هذا التركيب أبعد من ذلك.

ذكر الزمخشري أن:

وأشددتك بالله خطأ. وأما نشدك الله ففيه شبهة لقول سيبويه: وكأن قولك عمرك الله وقعدك الله بمنزلة نشدك الله وإن لم يتكلم بنشدك. ولكن زعم الخليل أن هذا تمثيل يمثله به. وأعلّ الراوي قد حرّفه وهو ننشدك الله أو أراد سيبويه والخليل قلة مجيئه في الكلام أو لم يكن في علمهما... وفيه إن صحّ وجّهان: أحدهما أن يكون أصله نشدتك الله فحذفت منها التاء استخفافاً... والثاني أن يكون بناء مقتضبا نحو قعدك. ومعنى نشدك الله: أنشدك الله نشدة فحذفت الفعل ووضع المصدر موضعه مضافاً إلى الكاف الذي كان مفعولاً أول<sup>(١٣٢)</sup>.

ف رأي الزمخشري بين أمرين، أن يكون نشدك الله:

(أ) أصله نشدتك الله، وحذفت التاء تخفيفاً.

(ب) بناء مقتضباً، أي مرتجلاً<sup>(١٣٣)</sup>، نحو قعدك.

ويؤكد النظر إلى هذا التركيب من البعض على أنه مرتجل ما ورد عند

الزبيدي من قول لابن الأثير، قال:

«قال ابن الأثير: النشدة مصدر، وأما نشدك فليل إنه حذف منها التاء

وأقامها مقام الفعل، وقيل هو بناء مرتجل كقعدك الله وعمرك الله»<sup>(١٣٤)</sup>.

ففي حين نظر البعض على أن (نشدك الله) بناء مرتجل، نجد آخرين

يعدونه بمعنى «ناشدتك الله».

قال ثعلب: قعدك الله بالفتح ويكسر.. وقعيدك الله.. كلاهما بمعنى

(ناشدتك الله) وقيل قَعَدَكَ اللهُ وقَعِيدَكَ اللهُ أي كأنه قاعدٌ معك بحفظه<sup>(١٣٥)</sup>.

وذكره الزبيدي بالتاء قال: «وفي التوشيح: نشدتك الله، ثلاثياً، وغلط من ادعى فيه أنه رباعي، أي أسألك بالله... أي أذكرك رافعا نشدني أي صوتي»<sup>(١٣٦)</sup>. وذكره ابن مالك بالتاء، قال: قولهم في الاستعطاف: نشدتك الله أو بالله، بمعنى ذكرك الله مستحلفاً<sup>(١٣٧)</sup>.

فالغالبية من العلماء لم يروا في نشدك الله ارتجالاً.

### تاسعا: مفردات مسموعة:

ذكرت بعض المعاجم أو كتب اللغة مفردات وصفتها بأنها مرتجلة رغم أنها مذكورة في معاجم قديمة دون أن تصفها بذلك، بل إن بعض هذه المفردات موجودة في أقوال مأثورة، أو أعلام لأشخاص، فهي ألفاظ عربية تنتمي إلى فترات الاحتجاج.

والذين وصفوا هذه المفردات بالارتجال ذكروا أسبابا منها أنها غير مشتقة، أو لم تأت على القياس المعروف في قواعد الصرفيين واللغويين، وأكثرها أعلام.

من هذه المفردات ما يأتي:

(١) أثال: أثال كغراب: علم مرتجل<sup>(١٣٨)</sup>.

أما سائر المعاجم أو المصادر التي أوردته فذكرته كاسم موضع أو شخص.

من ذلك: أنشد ابن السكيت قول مالك بن نويرة وذكر ناقته:

قاظت أثال إلى الملا وترعت<sup>(١٣٩)</sup>.

وذكر الصغاني: أثال: موضع<sup>(١٤٠)</sup>.

والفارابي: «أثال: اسم جبل. وبه سمى الرجل أثالا<sup>(١٤١)</sup>».

وذكروا اسم أحد الصحابة فيه أثال «إنما الصحابي هو ثمامة بن أثال



ابن النعمان من بني حنيفة..»<sup>(١٤١)</sup>.

(٢) الألوّة: «اللؤة: العود الذي يتبخر به، لُغة في الألوّة، فارسي معرب.. وفي صفة أهل الجنة مجامرهم الألوّة، أي بخورهم العود. وهو اسم له مرتجل»<sup>(١٤٢)</sup>. فكيف توصف كلمة بأنها مرتجلة، وقد وردت في أقوال مأثورة «وفي حديث ابن عمر: أنه كان يستجمر بالآلوّة غير مطراة»<sup>(١٤٣)</sup>.

وسائر المعاجم لم تذكر ارتجالها، فالجوهري قال: أما الألوّة بالتشديد، فهو العود الذي يتبخر به، وفيه لغتان.. بضم الهمزة وفتحها»<sup>(١٤٤)</sup>.

(٣) بلى: «حرف مرتجل له أي للجواب أصلي الألف، وليس أصلها بل العاطفة بعد النفي في الفعل والألف زائدة عليها دخلت للإيجاب، وقيل للإضراب أو للتأنيث»<sup>(١٤٥)</sup>.

بلى من الحروف المسموعة عن العرب، ولذا كان غريباً أن ينظر إليها البعض على أنها مرتجلة، وهو وصف لم يرد إلا في همع الهوامع. وسائر النحاة ليسوا كذلك، قال المرادي: بلى: حرف ثلاثي الوضع، والألف من أصل الكلمة، وليس أصلها بل التي للعطف، فدخلت الألف للإيجاب<sup>(١٤٦)</sup>.

(٤) اثنين: «ويلاحظ أن كلمة: اثنين، لفظ مرتجل ليس له مفرد من لفظه»<sup>(١٤٧)</sup> لفظ: اثنين هنا عدّه مرتجلاً، لأنه ليس كأبي مثني، فكأنه خرج عن أنماط القواعد التي وضعوها، فالمثني لا بد أن يكون مفرد، وتضاف له لاحقة التنثية المعروفة في أحوالها.

(٥) حدان: حدّان بالضم اسم مرتجل من حروف الحديد<sup>(١٤٨)</sup>.

(٦) حيوة: «اسم رجل، وإنما لم يدغم كما أدغم هين وميت ؛ لأنه اسم مرتجل موضوع لا على وجه الفعل»<sup>(١٤٩)</sup>.

كلمة حيوة: موضوعة بهذا الشكل، وهي اسم، وكما قال بعضهم الأعلام يغتفر لها ما يحدث فيها من تغيير.

(٧) دَخْشَم: اسم رجل كما فى الصحاح<sup>(١٥٠)</sup>. «واختار ابن عصفور أنه علم مرتجل، ورده أبو حيان بما مرّ من أن الارتجال لا ينافي الاشتقاق»<sup>(١٥١)</sup>.  
والفيروزبادي قال: دَخْشَم كجعفر.. الضخم الأسود، والقصير، اسم<sup>(١٥٢)</sup>.

(٨) دُخْشَن: الدُخْشَن كقنفذ اسم رجل، اختار ابن عصفور أنه علم مرتجل<sup>(١٥٣)</sup>.  
(٩) السموع: «اسم مرتجل غير منقول، ووزنه: فعول، وعادياء مثله فى الارتجال، وهو فاعلاه من عدوت»<sup>(١٥٤)</sup>.

(١٠) عَثِيد: «موضع، وهو مرتجل»<sup>(١٥٥)</sup>. قال ابن جنى: عَثِيد مصنوع كضهيد<sup>(١٥٦)</sup>. وقد فسر ابن سيده كلمة مصنوع بأنه «لم يأت فى الكلام الفصيح»<sup>(١٥٧)</sup>. وقال أبو هلال العسكري: هو مصنوع لا أصل له فى العربية<sup>(١٥٨)</sup>.

وكلمة ضَهِيد التي أتى بها ابن جنى للتمثيل، قال الخليل بن أحمد: «ضهيد كلمة مولدة لأنها على بناء فَعِيل، وليس فَعِيل من بناء كلام العرب»<sup>(١٥٩)</sup>.

ف عَثِيد: اسم موضع، وكذلك ضَهِيد موضع<sup>(١٦٠)</sup>، وهما لفظان عربيان، إما أن يكونا مولدين، أي دخلا إلى العربية بعد استقرارها ومعرفة ألفاظها وأوزانها، فقد يكون الخليل قصد دخول هذا البناء بعد ابن هرمة (١٦٨هـ) فكلاهما عربى؛ وإن كانا مصنوعين على قول ابن جنى، وعلى تفسير ابن سيده وأبي هلال العسكري لمعنى المصنوع.

(١١) فقعس: علم مرتجل من أعلامهم، وهو حيّ من أسد<sup>(١٦١)</sup>.

وقد أضاف الفيروزبادي أنه: علم مرتجل قياسى<sup>(١٦٢)</sup>.

فحسب ما ورد عن القائلين بالارتجال أى أنه ليس منقولاً، وهو قياسى يعنى أنه على أوزان العرب، وقد سبق مناقشة العلاقة بين الارتجال والقياس عند بعضهم.

(١٢) قفرجل: قفرجل ك سفرجل.. علم مرتجل<sup>(١٦٣)</sup>.

وهذا العلم قال فيه الزبيدي أهمله الجوهري وصاحب اللسان<sup>(١٦٤)</sup>.  
وذكر هذا العلم الفيروزابادي قال «كسفرجل» علم<sup>(١٦٥)</sup>. ولم يذكر أنه مرتجل.

(١٣) لكان: لكان كغراب وهو علم مرتجل<sup>(١٦٦)</sup>.

فالكلمة علم، والأعلام يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها.

(١٤) التمعدد: «يقال التمعدد: الصبر على عيش مَعَدَّ، وقيل التمعدد: التشطف، مرتجل غير مشتق»<sup>(١٦٧)</sup>.

هذا القول ورد في تاج العروس والمحكم، ولم يرد في غيرهما فالأزهري ينقل عن الليث: «التمعدد، الصبر على عيش معد في الحضر والسفر، يقال: قد تمعد فلان»<sup>(١٦٨)</sup>. فهل يمكن أن نعد «تمعدد» مرتجل مع وروده في قول عمر رضي الله عنه في حديث: اخشوشنوا وتمعدوا.. ويقال: تمعدوا تشبهوا بعيش مَعَدَّ بن عدنان، وكانوا أهل قشف وغلظ في المعاش. يقول: فكونوا مثلهم ودعوا التتعيم وزى العجم»<sup>(١٦٩)</sup>.

وهذا الحديث ذكرته بعض كتب الحديث النبوي، فبعد ذكر سلسلة السند، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «تمعدوا واخشوشنوا، وامشوا حفاة»<sup>(١٧٠)</sup>. فالتمعدد لدى البعض لفظ مرتجل لأنه لم يشتق من الفعل أو المصدر، وإنما من الجامد مَعَدَّ، مع أنه ورد في استعمال عمر رضي الله عنه، وكذلك في حديث نبوي، يعنى ممن يحتج بعريبتهم.

والاشتقاق من الأسماء الجامدة معروف عند العرب، وأقره مجمع اللغة العربية في لغة العلوم في مثل: إحماض وإزهار (٦) بناء على ما ورد من أمثلة كثيرة قديمة

(١٥) وسبى: وسبى كسكرى، ماء لبني سُلَيْم.. وهو مرتجل»<sup>(١٧١)</sup>.

(١٦) ياطب: ياطب ك ياسر، مياه في جبل.. وهو علم مرتجل»<sup>(١٧٢)</sup>.

بعد ذكر الكلمات التي قيل إنها مرتجلة، الملاحظ أن القول بالارتجال لم يكن مجمعا عليه من اللغويين أو المعجميين، فالفكرة لم تجد اتفاقاً حولها. وإذا كانت الألفاظ الواردة قديمة، فهي جزء من الوضع اللغوي، وليست ألفاظاً مصنوعة.

والدليل على أن هذه الألفاظ جزء من اللغة، أنها وردت في معاجمنا القديمة دون وصفها بالارتجال، فالخليل بن أحمد ذكر أن: «فقعس: حَيَّ من بني أسد»<sup>(١٧٣)</sup>. ولم يذكر الخليل معنى «فقعس» لأنه اسم علم، وكما قالوا عن مبدأ التعامل معها في تغيير المفردات، «يغتفر في الأعلام ما لا يغتفر في غيرها»<sup>(١٧٤)</sup>. أو «وقد يجوز في الأعلام ما لا يجوز في غيرها»<sup>(١٧٥)</sup>.

أو أن الأعلام تتغير، ففيها «جاز التضعيف فيه لأنه علم، والأعلام تغير كثيراً»<sup>(١٧٦)</sup>. و«شَدَّ مكوزة على حد ما تحتمله الأسماء الأعلام من الشذوذ نحو قولهم: محبب.. حَيوة»<sup>(١٧٧)</sup>.

أما عن علة السماح بالتغيير في الأعلام «لأنها كثيرة الاستعمال، معروفة المواضيع، والشئ إذا كثر استعماله وعرف موضعه، جاز فيه من التغيير ما لا يجوز في غيره، نحو: لا أدر، ولم يكُ ؛ ولا تُبَلُّ، وغير ذلك، وليس كذلك ما كان مجهولاً قليل الاستعمال»<sup>(١٧٨)</sup>.

## الخاتمة

وبعدُ فقد حقق البحث في موضوع الارتجال النتائج الآتية:

١- الارتجال في اللغة تناول الشيء بغير كلفة، بمعنى أداء فعل ابتداءً من غير إعداد وبغير تروٍ دون أخذ بالوسائل، والارتجال يرتبط بألفاظ أخرى عند العرب ؛ وهي البديهة والافتلات والافتضاب.

٢- لم تُذكر فكرة الارتجال في اللغة في كل مستوياتها بأي وجه عند الرواد الأوائل من اللغويين ومنهم سيبويه والخليل والمبرد وابن السراج، فلقد وصفوا اللغة كما هي مسموعة عن العرب.

٣- بدأت فكرة الارتجال في الدراسات النحوية واللغوية عند الزجاج - كما نقلوا عنه - وعند ابن جني في مناقشته لأستاذه أبي علي الفارسي، وكذلك عند شرحه لتصريف المازني.

٤- الارتجال من خلال ما ورد في البحث له مفهومان:

أ- الأول عند ابن جني، وهو إدخال كلمات جديدة من ابتكار المتمكنين في اللغة، وهو حق لهم في رأي ابن جني.

وهو يوافق رأي الدكتور إبراهيم أنيس في أنه اختراع من الكبار لكلمات جديدة، وإن كان يمنع هذا في الفصحى حتى لا تترك نهبا لدخول كلمات مرتجلة لا ترقى إلى مصاف كلمات الفصحى.

ب- الآخر مستخرج من أقوال النحاة واللغويين من أصحاب المعاجم، وهو ما سُمع عن العرب ولكنه خالف القواعد أو الضوابط التي وضعوها للغة، فالمرتجل خرج عما صنعوا من قواعد صرفية غالبا، وإن كانت ترتبط أحيانا بالأصوات ممثلة في تغيير حركة قصيرة أو همز حرف أو غير ذلك.

٥- لقد أقحموا فكرة الارتجال - بالمعنى الثاني - في معظم مستويات اللغة.

أ- توجد أصوات مرتجلة كالكسرة في عشرين وعلين، لأن الكلمتين مفتوحتا العين في المفرد: عَشْرَةٌ وَعَلَى. فالكسرة مرتجلة. والفتحة في الجمع هُنَّ للمفرد هَتون فتحة مرتجلة في الجمع، والقياس هُنَّ. وتسكين التاء في الجمع مَثَلات مرتجل، لأنها خالفت الأصل. لأن جمع مَثَلَةٌ مَثَلات بفتح العين مخالفة الأصل في هذه الأمثلة جعل البعض يصفها بالارتجال.

ب- صوامت مرتجلة كالهزمة في مصائب ومعائش (عند من قرأها بالهمز)، فهي همزة لا أصل لها عند البعض فهي مرتجلة. والهمزة في طرفاءة، لأنها مؤنثة بالتاء، همزة مرتجلة. والياء في جماديات مرتجلة، لأن جمادى لا أصل لهذه الألف، ففي التثنية والجمع يؤتى بفرع مرتجل.

ج- مؤنث مرتجل مثل براءة ورجاوة، فقد كانت في المذكر مهموزة براء ورجاء،

فلم يحتد نظيره المذكور.

وكبشة مرتجل، لأن تأنيث كبش: نعجة، فمؤنثه من غير لفظه.

د- الأعلام بعضها مرتجل، وبعضها منقول، فالمنقول له معنى سابق في صيغ اللغة كاسم الفاعل واسم المفعول والمصدر... إلخ.

والمرتجل استعمل من أوله في العلمية، فليس له استعمال سابق، وقد وضعوا عللاً أو أسباباً لارتجال العلم؛ قد يكون خارجاً على القياس المعمول به في اللغة، مثل حيوة ومحبيب. وقد يكون غير زيادة أو نقصان مما هو معروف في اللغة، مثل غطفان أو عمر.

٦- البعض قسم المرتجل إلى مرتجل قياسي ومرتجل شاذ، فالقياسي ما ورد على أوزان العرب المعروفة مثل:

حننّف. والشاذ مثل موطب، فلم تعل الواو على القاعدة.

٧- أعلام الأجناس مثل أعلام الأشخاص بعضها مرتجل، فسعاد في الأشخاص مثل أسامة في الأجناس. والبعض عدّ كل أعلام الأجناس مرتجلة. كلمة غدوة ويكرة عدهما البعض من أعلام الأجناس الدالة على زمن محدد، ووصفوهما بالارتجال.

٨- ما حدث من معاملة للأعلام حدث لأسماء الأفعال، فقسموها إلى منقول ومرتجل، رغم أن كل أسماء الأفعال مسموعة عن العرب.

٩- بعض الصيغ أو الأوزان وصفها بعض النحاة بالمرتجلة، مثل افعول وافعلى وافعلاً وفعالاً، وعللوا ذلك بأنها ليس أصلها من فعل ثلاثي.

كذلك عند البعض وصف ككف أنه مرتجل، وعلل ذلك بأنه رباعي كل حروفه أصول، وليس من مادة الثلاثي.

فكأن الصيغة المعتد بها عند هؤلاء هي الثلاثي وما ارتبط به، أما الرباعي أو الصيغ التي انقطعت صلتها بالثلاثي فهي مرتجلة.

كذلك صيغة الأمر مرتجلة عند بعضهم، ليست مأخوذة من المضارع، فكانها خالفت المطرد القياسي.

١٠- في صيغة أسماء الموصول وصف بعضهم المثني منها بأنه مرتجل فالقياس عند ابن هشام أن تقول اللذيان واللتيان كما تقول القاضيان بإثبات الياء.

ومعنى هذا إخضاع اللغة للقواعد التي وضعوها، وإلا فهي مرتجلة.

١١- لم يتكلموا عن تراكيب لغوية مرتجلة إلا نشدك الله فقد ذكره ابن الأثير، وقال الزمخشري فيه شبهة، إما أن يكون أصله نشدتك الله، أو أن يكون مرتجلاً نحو قعدك.

١٢- ذكروا على المستوى المعجمي بعض المفردات قالوا عنها مرتجلة مثل: أثال وألوة وبلى واثنان وحدان وحيوة ودخشم وسموعل وتمعدد وأسماء مواضع أخرى، وكلها مسموعة عن العرب، فليست مبتدعة أو مصنوعة، وذكروا أسباب ارتجالها أن بعضها لم يشتق من فعل، بل من جامد (تمعدد) أو أنه لا مفرد له من لفظه (اثنين)، أو أنه مُعَرَّب عن الفارسية (ألوة)، أو أنه علم لا أصل له فهو مصنوع (عَتِيد)، أو أنه غير منقول (سموعل)، ومعظمها أعلام، والأعلام يحتمل لها كثير من كلف الأحكام.

إن ما وصفه النحاة واللغويون بالارتجال بعيد عن فكرة الاختراع أو الابتكار لألفاظ جديدة، لكنها مما سمع عن العرب، ولكنها إذا طبقوا عليها المعايير أو القواعد التي وضعوها خرجت لسبب أو لآخر.

مما يؤكد هذا الكلام وجود كلمات صغيرة البنية من العناصر الثابتة في اللغات، وهي أسماء الموصول، فقد أدخلوها في فكرة الارتجال.

والصواب في الأمر أن يقال القياس والسماع، وليس القياس والارتجال، ولذا فإن الأستاذ عباس حسن ناقش الأمر بين السماع والقياس.

وقد كان الرواد فى الاتجاه الصحيح لما وصفوا اللغة كما سمعوها، ولم يتعسفوا فى إخضاع اللغة لما يريدون، فلم نسمع القول بارتجال لفظ أو صيغة، كلها عربية مسموعة عن العرب.

فضلا عن عدم ورود الفكرة عند الرواد الأوائل فإن فكرة الارتجال لم تكن موضع اتفاق بين النحويين، ففي المسألة التى اتفق عليها كثيرون، وهى الأعلام المرتجلة، نجد البعض يرى أن الأعلام يغتفر فيها ما لا يغتفر فى غيرها، أو أنها تحتل كثيرا من كلف الأحكام.

وما أراه بعد بحث الموضوع أن الارتجال بمعنى الاختراع والابتكار لا يتفق مع طبيعة اللغة التى هى ظاهرة اجتماعية عرفية، فالجماعة اللغوية بقبولها الجديد - إن جَدَّ - واستعماله تكتب له الحياة.

أما ما تكلم عنه النحاة واللغويين فى كتبهم ومعاجمهم، فهى ألفاظ عربية واستعمالات عربية داخلية فى عصور الاحتجاج فهى مسموعة عن العرب.

وما يُسمح فيه بالارتجال فلشاعر أن يرتجل قصيدة، نظراََ لتمكنه فيصنعها من ألفاظ اللغة وفق نظام اللغة، ولا يستغرق منه وقتاََ كشاعر آخر، وكذلك لخطيب أن يرتجل خطبة، فيدهش الناس أن يُلقى خطبة عظيمة - دون إعداد، وكذلك لصانع كتاب أن يرتجله إملاء على غيره دون إبطاء من ذاكرته.

أما ما ورد عند بعض النحاة أو المعجميين فلا شأن له بالوضع اللغوى فلا أجد صواباََ فى وضع الارتجال ضمن طرائق نمو اللغة كما ذكر أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس.

فجزء من تيسير النحو أو بالأدق من تصفية النحو والصرف والمعجم من الأمور المتكلفة المتعسفة أن ترفع مثل هذه الأفكار من كتبنا، وأن نسمي الأمور بأسمائها فالمسموع لا يقال له مرتجل.



### الهوامش:

- (١) أ. د. إبراهيم أنيس. من أسرار اللغة. مكتبة الأنجلو ط٦، ١٩٧٨، ص ٩٥ - ١٠٨.
- (٢) الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي ود. إبراهيم السامرائي، مكتبة الهلال. العراق. باب الجيم والراء واللام، ج٦/١٠٣. والأزهري، تهذيب اللغة. باب الجيم والراء واللام. ج١١/٢٤.
- (٣) ابن سيده. المخصص، تحقيق خليل جفال. دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط١، ١٩٩٦م. ج١/٢٩٤.
- (٤) ابن السكيت. كتاب الألفاظ. تحقيق د. فخر الدين قباوة. مكتبة لبنان ط١، ١٩٩٨م. ص ١٧٤. وكذلك ابن سيده، المخصص ج١ / ٢٧٤.
- (٥) ابن جني، الخصائص، ١/٣٦٠. و ابن جني، المنصف شرح كتاب التصريف. دار إحياء التراث ط١ / ١٩٥٤، ص ٤٤.
- (٦) ابن جني، المنصف ١٨١. الخشكنان : دقيق الحنطة إذا عجن وملئ بالسكر واللوز وماء الورد وجمع وخبز.
- (٧) أبو عثمان المازني صاحب التصريف الذي شرحه ابن جني في « المنصف ».
- (٨) ابن جني، الخصائص ٢ / ٢٧.
- (٩) السيوطي، همع الهوامع، ٣ / ٤٦٠.
- (١٠) السابق.
- (١١) رضي الدين الاسترأبادي شرح شافية ابن الحاجب. تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية - بيروت ١٩٧٥م. ص ١١٠.
- (١٢) الخصري. حاشية الخصري على شرح ابن عقيل. طبعة ١٩٤٠م. ج١ ص ٦٥.
- (١٣) الجاحظ، البيان والتبيين. دار ومكتبة الهلال. بيروت. ج١ / ٣٠٥.
- (١٤) السابق ج٢ / ٨.
- (١٥) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. دار الهداية، مادة ر ج ل.
- (١٦) السابق، مادة ب د هـ.
- (١٧) المبرد، الكامل ٣ / ٢٨٩.

- (١٨) السابق ٣ / ٧٥ .
- (١٩) السابق ٢ / ١٣١ .
- (٢٠) على بن ظافر. بدائع البدائه. مصر ١٨٦١م. ص ١٧١ .
- (٢١) الزمخشري. أساس البلاغة. تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ط١، ١٩٩٨م. مادة ق ض ب .
- (٢٢) ابن رشيقي. العمدة في محاسن الشعر وآدابه. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الجيل ط٥، ١٩٨١م. ص ١٨٩ .
- (٢٣) السابق. ص ١٩٢ .
- (٢٤) أبو هلال العسكري. الفروق اللغوية. تحقيق محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة. مصر. ص ٧٥ .
- (٢٥) الزمخشري. أساس البلاغة. مادة ف ل ت .
- (٢٦) ابن سيده، المخصص ١ / ٢١٦ .
- (٢٧) أبو هلال العسكري. كتاب الصنائع. تحقيق على محمد الجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٩هـ، ص ٣٩ .
- (٢٨) السابق ص ٤٠ .
- (٢٩) ابن دريد، جمهرة اللغة، تحقيق رمزي منير بعلبكي. دار العلم للملايين ١٩٨٧م، ١٠٨٥/٢ .
- (٣٠) ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل. تحقيق على حيدر، دمشق ١٩٧٢. ص ٤ .
- (٣١) ابن حجة الحموي، خزنة الأدب وغاية الأرب، ٢ / ٢٢٢ .
- (٣٢) د.محمود نحلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية ٢٠٠٢-ص ١٤ .
- (٣٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، ١ / ٢٦٩ .
- (٣٤) أبو البقاء العكبري. اللباب في علل البناء والإعراب. تحقيق عبد الإله النهنان. دار الفكر، دمشق ط١، ١٩٩٥م. ج ١ / ١١٣ .
- (٣٥) السابق ١ / ١١٤ .

- (٣٦) الخليل بن أحمد. العين. باب العين والشين والراء. ١ / ٢٤٥ الدانق بفتح النون وبكسرهما هو سدس الدينار والدرهم. انظر لسان العرب مادة د ن ق.
- (٣٧) العكبري. اللباب ١ / ٣٣٤.
- (٣٨) الرضي. شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، ١ / ٩٥.
- (٣٩) ابن هشام. شرح قطر الندى وبل الصدى. تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد. القاهرة ط ١١٠. ص ٥٠.
- (٤٠) ابن سيده. المخصص. باب المطر ٢ / ٤٣١.
- سائر المعاجم لم تذكر الجمع هُنَّ، فمثلا تهذيب الأزهرى قال : عَيْنٌ هتون الدمع، وجمعه هُنَّ.
- (٤١) الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق مجموعة المحققين. دار الهداية. م ث ل، ٣٠ / ٣٨٧.
- (٤٢) ابن سيده، المخصص، دار إحياء التراث العربى. بيروت ط ١، ١٩٩٦. ٣٠٤/١.
- (٤٣) السابق ١ / ٤٢٦.
- (٤٤) ابن جنى، الخصائص، تحقيق محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب. ط ٤، باب في شواذ الهمزة، ٣ / ١٤٦.
- (٤٥) السابق ١ / ٢٧٤.
- (٤٦) ابن جنى : المنصف شرح كتاب التصريف للمازنى. تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. دار إحياء التراث القديم ط ١ / ١٩٥٤ م. ص ٢٣٠.
- (٤٧) السابق.
- (٤٨) السابق ص ٣٠٧.
- (٤٩) السابق ص ٣٠٨.
- (٥٠) ابن جنى / الخصائص ٢ / ٣٤٥.
- (٥١) سيبويه، الكتاب، ١ / ٣٢٦.
- (٥٢) ابن سيده، المحكم والمحيط اعظم، ٢ / ٢٢٨.
- (٥٣) ابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم. مادة ع ظ ي. ٢ / ٢٢٨.
- (٥٤) السابق مقلوب ش ك ب، ٦ / ٦٩١.

- (٥٥) سيوييه. الكتاب. تحقيق عبد السلام هارون. مكتبة الخانجي. ط٣ ١٩٨٨م.  
٢٣٩/٣.
- (٥٦) السابق ٣ / ٣٩٥.
- (٥٧) السابق ١ / ٢٢.
- (٥٨) السيوطي، مع الهوامع في شرح جمع الجوامع. ١ / ٢٨٥.
- (٥٩) خالد الأزهرى، شرح التصريح على التوضيح. دار الكتب العلمية - لبنان - ط١،  
٢٠٠٠، ١ / ١٢٨.
- (٦٠) الخصري. حاشية الخصري ١ / ٦٥.
- (٦١) السيوطي. مع الهوامع ١ / ٢٨٥.
- (٦٢) السكاكي، مفتاح العلوم. ضبطه وعلق عليه نعيم زرزور، دار الكتب العلمية. ط٢ /  
١٩٨٧. ص ٤٩٤.
- (٦٣) ابن مالك الطائي، شرح الكافية الشافية. تحقيق عبد المنعم هريدي. جامعة أم القري  
ط١، ١ / ٢٤٧.
- (٦٤) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي. دار  
الفكر، ١ / ١٣٠.
- (٦٥) أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان، ومراجعة د،  
رمضان عبد التواب ٢ / ٩٦٢.
- (٦٦) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني. دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩٧م،  
١ / ١٩٢.
- (٦٧) محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة ط١ /  
٢٠٠١، ١ / ١٢٥.
- (٦٨) المرادى، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن  
سليمان، دار الفكر العربي ط١، ٢٠٠٨. ١ / ٣٩٦.
- (٦٩) رضى الدين الاسترأبادي، شرح الرضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. يحيى بشير  
مصري. جامعة الإمام - ط١، ١٩٩٦م، ٢ / ٥٢٥ - ٥٢٦.
- (٧٠) السكاكي، مفتاح العلوم. ص ٤٩٤.

- (٧١) رضي الدين الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب ٣ / ١٤١ .
- (٧٢) ابن جني، الخصائص ٣ / ٢١ .
- (٧٣) سيوييه، كتاب سيوييه ٣ / ٤٦٤ .
- (٧٤) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ٣ / ١٦٣ .
- (٧٥) الصبان، حاشيته ١ / ١٩٣ .
- (٧٦) الرضي، شرح الرضي على الكافية ٢ / ٥٢٥ .
- (٧٧) سيوييه، كتاب سيوييه ١ / ٣٩٨ .
- (٧٨) السابق ١ / ٢٧٧ .
- (٧٩) الأشموني، شرح الأشموني، ٣ / ١٦٣ .
- (٨٠) ابن يعيش، شرح المفصل لابن يعيش ١ / ١٠٧ .
- (٨١) الصغانى، العباب مادة ف ق ع س .
- (٨٢) الزبيدي تاج العروس ( جلهمة ) مادة ج ل ه م .
- (٨٣) السكاكي. مفتاح العلوم ص ٤٩٤ .
- (٨٤) ابن جني، الخصائص ٣ / ٣٥ .
- (٨٥) ابن يعيش، شرح المفصل، دار الكتب العلمية، لبنان ١ / ١٠٦ .
- (٨٦) السابق .
- (٨٧) السيوطي، همع الهوامع. ١ / ٢٢٢ .
- (٨٨) محمد باي بلعالم - التحفة الوسيمة شرح على الدرّة اليتيمة. الجزائر، ٣٩ .
- (٨٩) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك - دار الكتب العلمية بيروت - لبنان - ط١ - ١٩٩٧، ج ١ / ١٩٧ .
- البيت : ووضعوا لبعض الأجناس علم .. كعلم الأشخاص لفظا وهو عم
- (٩٠) رضي الدين الاسترلابادي. شرح الرضي على الكافية | ١ / ٤٩٩
- (٩١) سيوييه : الكتاب ٣ / ٢٩٣ .
- (٩٢) ابن جني. الخصائص ٢ / ٣٠١ .
- (٩٣) السيوطي. همع الهوامع. تحقيق عبد الحميد هنداوى - المكتبة التوفيقية - مصر ١٣٩/٢ .

- (٩٤) السابق ٢ / ١٣٩ .
- (٩٥) الصبان. حاشية الصبان على شرح الأشموني ٢ / ١٩٤ .
- الآية من سورة مريم رقم ٦٢ .
- (٩٦) أبو حيان الأندلسي، التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل. تحقيق د. حسن هنداوى. دار القلم، دمشق. ط ١، ٧ / ٢٦٧ .
- (٩٧) سيبويه، الكتاب ١ / ٤٩ .
- (٩٨) السابق ٣ / ٢٧١ .
- (٩٩) السابق، نفس الصفحة.
- (١٠٠) المبرد، المقتضب ٣ / ٢٠٢ .
- (١٠١) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك. تحقيق يوسف البقاعي، دار الفكر. ٤ / ٨٢-٨٨ .
- (١٠٢) الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك / ٢٧٤ .
- (١٠٣) الخصري، حاشيته ٣ / ٣ .
- (١٠٤) الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك ١ / ١٥٥٧ .
- (١٠٥) ابن يعيش، شرح المفصل ٣ / ٧ .
- (١٠٦) السابق ٣ / ٩٧ .
- (١٠٧) أ. عباس حسن، النحو الوافي ٤ / ١٤٥ .
- (١٠٨) ابن مالك، إيجاز التعريف في علم التصريف. تحقيق محمد المهدي عمار سالم، السعودية ٢٠٠٢، ص ٣٥ .
- (١٠٩) ناظر الجيش « محمد بن يوسف الحلبي، شرح التسهيل » تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام ط ١، ١٤٢٨ هـ - ١٠ / ٤٩٦٣ . بسقوط أحدها يقصد حذف أحد الحروف الأربعة في ككف.
- (١١٠) رضي الدين الاسترأبادي، شرح شافية ابن الحاجب ١ / ١١٢ .
- (١١١) سيبويه، الكتاب ٤ / ١٤٥ .
- (١١٢) ابن السراج، الأصول في النحو تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة ٣ / ٢٢٩ .
- (١١٣) السابق .

- (١١٤) ابن جني، الخصائص، ١ / ٢٣٢.
- (١١٥) السابق ٢ / ٤٨٢.
- (١١٦) الخليل، العين كتاب الدال واللام ٨ / ٩.
- (١١٧) الأزهري، تهذيب اللغة مادة ل د د.
- (١١٨) الكفوي، أبو البقاء، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري مؤسسة الرسالة - بيروت. ص ١٨١.
- (١١٩) المبرد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب. بيروت، ١ / ٨٣.
- (١٢٠) ابن السراج، أصول النحو، ٢ / ١٩٩.
- (١٢١) ابن الأنباري، الإتناف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية ط ١، ٢٠٠٢، ٥٥٤/٢.
- (١٢٢) العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق د. عبد الإله النبهان، دار الفكر. دمشق، ط ١ ١٩٩٥ م، ص ١١٥.
- (١٢٣) ابن الأنباري، الإتناف ٢ / ٥٧٥.
- (١٢٤) ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، دار الفكر للطباعة. ١ / ١٤٥.
- (١٢٥) ابن جني، الخصائص ١ / ١١٩. الآية ١٩ من سورة المجادلة.
- (١٢٦) سيوييه، الكتاب ٣ / ٤١١.
- (١٢٧) ابن السراج، الأصول في النحو ٢ / ١٢٧.
- (١٢٨) ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر. المكتبة العلمية - بيروت ١٩٧٩. ٥٤/٥.
- (١٢٩) سيوييه، الكتاب ١ / ٣٢٢.
- (١٣٠) السابق ص ٣٢٣.
- (١٣١) السابق.
- (١٣٢) الخليل، العين مادة ب ق ي.
- (١٣٣) السابق مادة ن ش د.
- (١٣٤) الزمخشري، الفائق في غريب الحديث والأثر، تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد
- (١٣٥) أبو الفضل إبراهيم. دار المعرفة - لبنان ط ٢، ٣ / ٢٦٩.

- (١٣٦) انظر معاني الارتجال ص ٨٠٧ من البحث.
- (١٣٧) الزبيدي، تاج العروس. مادة ن ش د.
- (١٣٨) السابق مادة ق ع د.
- (١٣٩) السابق مادة ن ش د.
- (١٤٠) ابن مالك، شرح الكافية الشافية / تحقيق عبد المنعم هريدي مكة المكرمة / ط ١ ج ٨٦٨/٢.
- (١٤١) الزبيدي، تاج العروس، مادة أ ث ل.
- (١٤٢) الأزهرى، تهذيب اللغة، ٣ / ٨٧ ( عند حديثه عن مادة و د ع ).
- (١٤٣) الصغاني، التكملة والذيل والصلة. أثناء حديثه عن مادة و ع ل.
- (١٤٤) الفارابي، معجم ديوان الأدب. نوات الثلاثة فُعال ٤ / ١٨٩.
- (١٤٥) الزبيدي، تاج العروس. مادة أ ث ل.
- (١٤٦) ابن منظور، لسان العرب، مادة ل و ي.
- (١٤٧) السابق.
- (١٤٨) الجوهري، تاج اللغة وصحاح العربية مادة أ ل و.
- (١٤٩) السيوطي، همع الهوامع ٢ / ٥٩١، ٥٩٢.
- (١٥٠) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل. دار الكتب العلمية ط ١ ١٩٩٢م، ص ٤٢٠.
- (١٥١) عز الدين أبو الفضل القواس، شرح ألفية ابن معطي، نقلا عن « الحدود فى علم النحو » شهاب الدين الأندلسي ص ٤٥٩.
- (١٥٢) برهان الدين المطرزي، المغرب فى ترتيب المعرب، دار الكتاب العربي. د. ت. ص ١٠٧.
- (١٥٣) الجوهري، تاج اللغة، مادة ح ي و.
- (١٥٤) السابق مادة د خ ش م.
- (١٥٥) الزبيدي، تاج العروس مادة د خ ش م. انظر مناقشة الفكرة ص ٢٣-٢٤ من البحث.
- (١٥٦) الفيروزآبادي. القاموس المحيط. د خ ش م.



- (١٥٧) الزبيدي، تاج العروس مادة د خ ش ن.
- (١٥٨) ابن هشام اللخمي، شرح الفصيح، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، ط ١، ١٩٨٨م، ص ١٩٧.
- (١٥٩) الصغاني، التكملة والذيل والصلة. دار الكتب. القاهرة. مادة ع ت د.
- (١٦٠) ابن منظور، لسان العرب. مادة ع ت د.
- (١٦١) ابن سيده، المخصص ١ / ١٩٨.
- (١٦٢) أبو هلال العسكري، التلخيص في معرفة أسماء الأشياء، تحقيق د. عزة حسن، دار طلاس. دمشق ط ٢ ١٩٩٦م. ص ١٧٠. ( كأن كلام أبي هلال عن كلمة التفاريح الدرايزين لا يعرف لها واحد ).
- (١٦٣) الخليل بن أحمد، العين، ٢ / ٢٨٣.
- (١٦٤) ابن دريد، جمهرة اللغة ، ٢ / ٦٥٩.
- (١٦٥) أحمد رضا، معجم متن اللغة. دار مكتبة الحياة. باب ف ق ع س.
- (١٦٦) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، باب السين فصل الفاء.
- (١٦٧) الزبيدي، تاج العروس مادة ق ف ر ج ل.
- (١٦٨) السابق.
- (١٦٩) الفيروزآبادي، القاموس المحيط، ماد ق ف ر ج ل.
- (١٧٠) الزبيدي، تاج العروس مادة ل ك ن.
- (١٧١) السابق مادة م ع د، وابن سيده، المحكم والمحيط الأعظم، مادة م ع د.
- (١٧٢) الأزهرى، تهذيب اللغة، ع د م.
- (١٧٣) ابن منظور، لسان العرب، مادة م ع د.
- (١٧٤) الطبرانى. المعجم الكبير. مكتبة ابن تيمية ط ٢، ١٩ / ٤٠. وكذلك في مسند ابن أبي شيبه، ٢ / ١٠٠.
- (١٧٥) مجمع اللغة العربية، في أصول اللغة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٩، ص ٦٢ و ٦٩.
- (١٧٦) الزبيدي، تاج العروس، مادة و س ب.
- (١٧٧) السابق مادة ي ط ب.

- (١٧٨) الخليل، العين، ف ق ع س. الرباعي من العين.
- (١٧٩) الاسترلابادي، شرح شافية ابن الحاجب، مكتبة الثقافة الدينية، ط ٢٠٠٤ م. ٦٥٠/٢.
- (١٨٠) عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم. ص ٤٣٦.
- (١٨١) ابن سيده، المحكم، هل ل ٤ / ١٠٣.
- (١٨٢) السابق زك و ٧ / ١٢٦.
- (١٨٣) ابن جني، المنصف، شرح كتاب التصريف للمازني، دار إحياء التراث، ط ١، ص ١٤٣.

## المراجع

- ١-د. إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة - مكتبة الأنجلو ط٦ / ١٩٧٨م.
- ٢-أحمد رضا، معجم متن اللغة، دار مكتبة الحياة.
- ٣-الأزهري، أبو منصور، محمد بن أحمد بن طلحة، تهذيب اللغة، تحقيق محمد عوض مرعب. دار إحياء التراث العربي. بيروت.
- ٤-الأشموني، أبو الحسن نور الدين، علي بن محمد، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية.
- ٥-برهان الدين المطرزي، أبو الفتح، ناصر بن عبد السيد، المغرب في ترتيب المغرب، دارالكتاب العربي د. ت
- ٦-ابن الأثير، مجد الدين أبو السعادات، النهاية في غريب الحديث والأثر، المكتبة العلمية، بيروت ١٩٧٩م.
- ٧-ابن الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد، الإنصاف في مسائل الخلاف، المكتبة العصرية ط١ ٢٠٠٢م.
- ٨-ابن جني، أبو الفتح عثمان:
  - أ- الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب. تحقيق محمد علي النجار. ط٤.
  - ب- المنصف، شرح تصريف المازني، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين. دار إحياء التراث ط١ / ١٩٥٤م.
- ٩-ابن حجة الحموي، تقي الدين أبو بكر بن علي، خزانة الأدب وغاية الأرب، تحقيق عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال - بيروت.
- ١٠-ابن الخشاب، أبو محمد عبد الله بن أحمد، المرتجل في شرح الجمل، تحقيق علي حيدر، دمشق ١٩٧٢م.
- ١١-ابن رشيق، أبو علي الحسن، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل ١٩٨١م.

١٢- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري، الأصول في النحو، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة.

١٣- ابن السكيت، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، كتاب الألفاظ، تحقيق د. فخر الدين قباوة، مكتبة لبنان، ط ١ ١٩٩٨ م.

١٤- ابن سيده، أبو الحسن علي بن إسماعيل: أ- المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي ط ١، ٢٠٠٠ م.

ب- المخصص، تحقيق خليل جفال. دار إحياء التراث العربي - بيروت. ط ١ ١٩٩٦ م.

١٥- ابن مالك الطائي (٦٧٢ هـ) أبو عبد الله، جمال الدين: أ- إيجاز التعريف في علم التصريف، تحقيق محمد المهدي عمار سالم، السعودية ٢٠٠٢ م.

ب- شرح الكافية الشافية، تحقيق عبد المنعم هريدي. جامعة أم القرى ط ١.

١٦- ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، لسان العرب. المطابع الأميرية. القاهرة.

١٧- ابن هشام (٧٦١ هـ) عبد الله بن يوسف، أبو محمد، جمال الدين:

أ- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق يوسف الشيخ البقاعي، دار الفكر.

ب- شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد القاهرة. ط ١١،

١٨- ابن هشام اللخمي (٥٧٧ هـ): شرح الفصيح، تحقيق د. مهدي عبيد جاسم، ط ١ ١٩٨٨ م.

١٩- ابن يعيش، يعيش بن علي بن يعيش ابن أبي السرايا محمد بن علي، أبو البقاء، شرح المفصل للزمخشري، دار الكتب العلمية لبنان.

٢٠- أبو البقاء العكبري، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق عبد الإله

النبهان، دار الفكر، دمشق ط ١ ١٩٩٥م.

٢١- أبو البقاء الكفوي، الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية، تحقيق عدنان درويش ومحمد المصري - مؤسسة الرسالة - بيروت.

٢٢- أبو حيان الأندلسي:

أ- ارتشاف الضرب من لسان العرب - تحقيق رجب عثمان، مراجعة د. رمضان عبد التواب - مكتبة الخانجي ١٩٩٨م.

ب- التذليل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي. دار القلم. دمشق ط ١.

٢٣- أبو هلال العسكري:

أ- التلخيص في معرفة أسماء الأشياء. تحقيق د. عزة حسن. دار طلاس. دمشق ط ٢ ١٩٩٦م.

ب- الفروق اللغوية، تحقيق محمد إبراهيم سليم. دار العلم والثقافة. مصر

ج- كتاب الصناعتين. تحقيق علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم المكتبة العصرية - بيروت ١٤١٩هـ.

٢٤- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، البيان والتبيين، دار الهلال. بيروت

٢٥- خالد الأزهرى، خالد بن عبد الله بن أبي بكر، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية - لبنان - ط ١ ٢٠٠٠م.

٢٦- الخليل بن أحمد، العين، تحقيق د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي. دارالهلال. العراق.

٢٧- الخصري، محمد، حاشية الخصري على شرح ابن عقيل، ط ١ ١٩٤٠م.

٢٨- رضي الدين الاسترأبادي:

أ- شرح رضي لكافية ابن الحاجب، تحقيق د. يحيى بشير مصري. جامعة الإمام ط ١ ١٩٩٦م.

- ب- شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية. بيروت ١٩٧٥م
- ٢٩- الزبيدي، مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس.. تحقيق مجموعة من المحققين. دار الهداية.
- ٣٠- الزمخشري ، أبو القاسم محمود بن عمرو جار الله:
- أ- أساس البلاغة، تحقيق محمد باسل عيون السود. دار الكتب العلمية ط١ ١٩٩٨م.
- ب- الفائق فى غريب الحديث والأثر، تحقيق على محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة - لبنان - ط٢،
- ٣١- السكاكي، أبو يعقوب ، يوسف بن أبي بكر، مفتاح العلوم، ضبطه وعلق عليه: نعيم زرزور. دار الكتب العلمية. ط٢ ١٩٨٧م.
- ٣٢- سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر ،أبو بشر، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي ط٣ ١٩٨٨م
- ٣٣- السيوطي،، جلال الدين ،عبد الرحمن بن أبي بكر، همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع، تحقيق عبد الحميد هنداوي.مكتبة التوفيقية.
- ٣٤- الصبان ،محمد بن علي، حاشية الصبان على شرح الأشموني،دار الكتب العلمية.ط١ ١٩٩٧م.
- ٣٥- الصغانى، رضي الدين الحسن بن محمد،العباب الزاخر واللباب الفاخر، تحقيق محمد حسن آل ياسين. بغداد.
- ٣٦- عباس حسن، النحو الوافي. دار المعارف، ط١٥،
- ٣٧- عبد الرزاق الصاعدي، تداخل الأصول اللغوية وأثره فى بناء المعجم، السعودية. ط١ ٢٠٠٢م.

- ٣٨- الفيروزبادي، أبو طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب، القاموس المحيط، مؤسسة الرسالة. بيروت. ١٩٨٧م.
- ٣٩- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد، المقتضب، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة. عالم الكتب، بيروت.
- ٤٠- مجمع اللغة العربية، في أصول اللغة، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٩.
- ٤١- محمد باي بلعالم، التحفة الوسيمة شرح على الدرّة اليتيمة. الجزائر.
- ٤٢- محمد عبد العزيز النجار، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، مؤسسة الرسالة ط ١ ٢٠٠١م.
- ٤٣- محمود نحلة. آفاق جديدة في البحث اللغوي المعاصر. دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠٢.
- ٤٤- المرادي (٧٤٩ هـ) أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم: أ- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق عبد الرحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط ١ ٢٠٠٨م.
- ب- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق د. فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية ط ١ ١٩٩٢م.
- ٤٥- ناظر الجيش، محمد بن يوسف الحلبي، شرح التسهيل «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، دار السلام. ط ١ ١٤٢٨ هـ.